



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

التقرير النصف سنوى عن الأداء الإقتصادى والمالى خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٩

فبراير ٢٠١٩

فهرس

تقديم

أولاً: ما هي رؤية الإصلاح الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط؟

أهم الإقتراضات الإقتصادية

معدلات النمو والبطالة

مستهدفات العجز الكلي والدين العام خلال المرحلة المقبلة

ثانياً: أهم التوجهات الإقتصادية والمالية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

سياسات الضبط المالي والإئفاق الحكومي

من أهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة

الحماية الإجتماعية والعدالة الاقتصادية

زيادة مخصصات الصحة والتعليم

ترشيد دعم الطاقة

تعظيم موارد الدولة

ثالثاً : ما مدى إنعكاس هذه الإصلاحات على الأداء الإقتصادي والمالي؟

تقييم الأداء الإقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

أهم الملامح الرئيسية للأداء المالي خلال النصف الأول من ١٩/١٨

تقييم الأداء الفعلي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من ١٩/١٨

أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من ١٩/١٨

القطاع النقدي والتضخم

رابعاً: أهم مخاطر الإقتصاد العالمي وتأثيره على الموازنة العامة للدولة

خامساً: أهم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المستقبلية

ملاحق

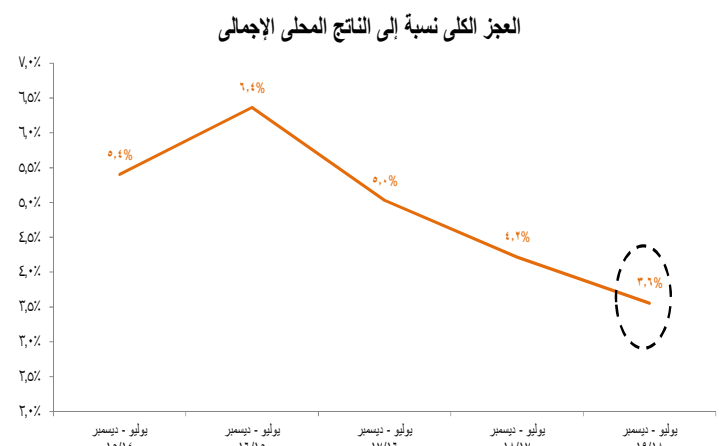
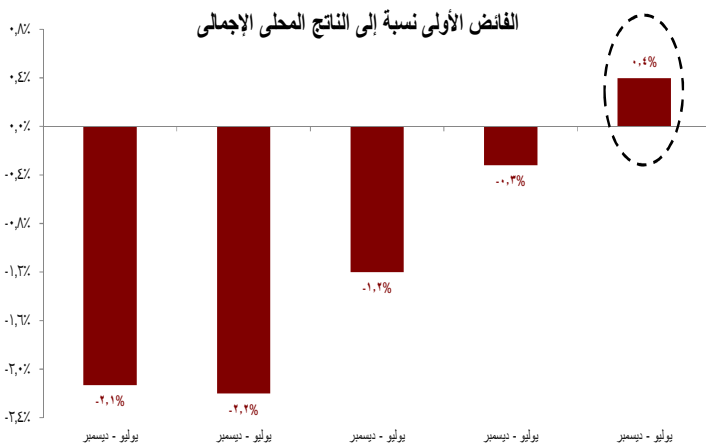
تقديم

بعد إنتهاء المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالى والمطبق منذ عام ٢٠١٦ والذى إستهدفت الدولة فيه مواجهة التحديات التى طال تأجيلها، وتعزيز استقرار الإقتصاد الكلى وتحسين مؤشراتته، فإن المرحلة المقبلة تركز فيها الدولة على تطبيق الاصلاحات الهيكلية من خلال تبنى إصلاح إدارى ومؤسسى والتركيز على خلق فرص عمل جديدة والاسثمار فى رأس المالى البشرى ورفع كفاءته الإنتاجية، وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة لهم. كما يمثل ترسيخ النمو الإقتصادي وتوزيع ثماره على الجميع أولوية هامة فى قرارات الحكومة خلال المرحلة المقبلة وأن الجزء الأهم من حصاد برنامج الإصلاح سوف يتحقق عندما يشعر به المواطن المصرى. وبما لا شك فان البرنامج الإصلاحي قد ساهم فى خلق صمام أمان ساعد الإقتصاد المصرى على مجابهة المخاطر الإقتصادية العالمية التى تشهدها الأسواق الخارجية. كما ساعد على خلق القدرة المالية اللازمة لتوفير السلع والخدمات الإستراتيجية للمواطن المصرى من سلع غذائية ومرافق والتي قد عانى المواطن المصرى من عدم توافرها خلال فترات سابقة.

كما كان للبرنامج الإصلاحي عدد من الآثار الإيجابية الأخرى على بعض المحاور الهامة منها إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى وتحقيق طفرات مشهودة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى والتي تظهر فى المؤشرات الفعلية للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وعلى رأسها حدوث تحول جذرى فى مصادر النمو وتنوع مصادره لأول مرة منذ ٧ سنوات ليصبح الإستثمار والصادرات المحركات الرئيسية للنمو بدلاً من الإستهلاك فقط ويتحول أداء بعض القطاعات الرئيسية من اسهام سلبى إلى اسهام ايجابى كالسياحة والغاز الطبيعى بالإضافة إلى زيادة إسهم قطاع الصناعات التحويلية فى معدل النمو المحقق. بالإضافة إلى تحفيز الصادرات وتعميق المكون المحلى عوضاً عن الإستيراد. كما أن بشائر نجاح السياسة المالية الحالية تظهر فى استمرارية تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة لأول مرة منذ خمسة عشر عاماً، وإتجاه الدين العام إلى مسار نزولى لأول مرة فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث انخفض بنحو عشر نقاط مئوية.

إلا انه وبعد مرور ثلاث أعوام على الإصلاح مازال أمامنا الكثير لمعالجة القصور وتراكم التحديات الهيكلية. وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً فى هذا الإطار من خلال تحقيق التوازن ما بين متطلبات الإصلاح والعمل على خفض معدلات عجز الموازنة العامة والدين من ناحية، وتحقيق التنمية وخلق فرص العمل وتحسين حياة الإنسان من خلال الإيفاق على التنمية البشرية المرتبطة بزيادة الإيفاق على التعلم والصحة وتحسين البنية التحتية والخدمات من ناحية أخرى.

ويأتى الهدف من هذا التقرير هو عرض التنفيذ الفعلى لأداء النصف الأول من موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ ونسبته من المستهدف فى إطار جهود وزارة المالية للنهوض بأطر الشفافية والإفصاح المالى والمساءلة المجتمعية وإشراك المواطن و إطلاعه على النتائج الإقتصادية المحققة. وبتابعة مؤشرات أداء النصف الأول من العام المالى الحالى، يتلاحظ إستمرار إستجابة مؤشرات الأداء المالى والإقتصادى للإصلاحات المالية والإجتماعية المطبقة فى بداية العام المالى الحالى، وبما يؤكد على امكانية تحقيق المستهدفات المالية بالموازنة العامة بنهاية العام المالى الحالى، وبما يؤكد على التزام الدولة بإستكمال مسيرة الإصلاح بإصرار وعزم للنهوض بالإقتصاد المصرى إلى المكانة التى يستحقها. كما سيساند فى تحقيق ذلك عدد من العوامل الهامة خلال العام المالى الحالى وعلى رأسها؛ إستمرار تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة، وإستمرار التحسن فى أداء قطاع السياحة، وتوقع تنامى قطاعات الصناعة والتصدير وتحسن القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى وتهيئة المناخ الجاذب للإستثمار من خلال المشروعات القومية العملاقة والاستثمارات فى البنية التحتية لتسهيل حركة التجارة، بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية فى مناخ الإستثمار وبيئة الأعمال لتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص متضمناً تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، واكتشافات الغاز الجديدة من حقل ظهر، وتوقع إنحسار الموجة التضخمية.



أولاً: ما هي رؤية الإصلاح الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط؟



أهداف السياسة المالية في المدى المتوسط

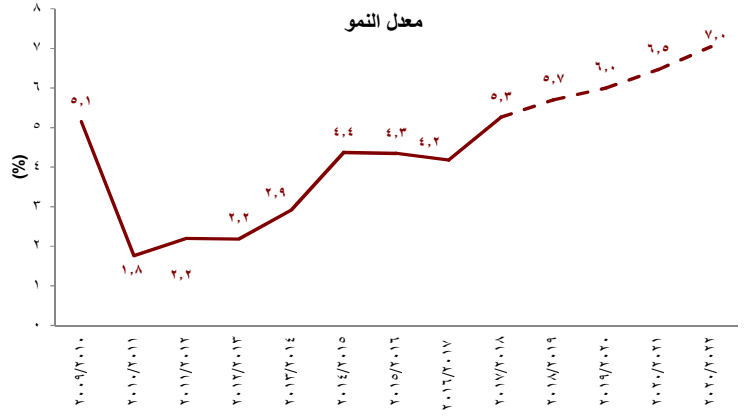
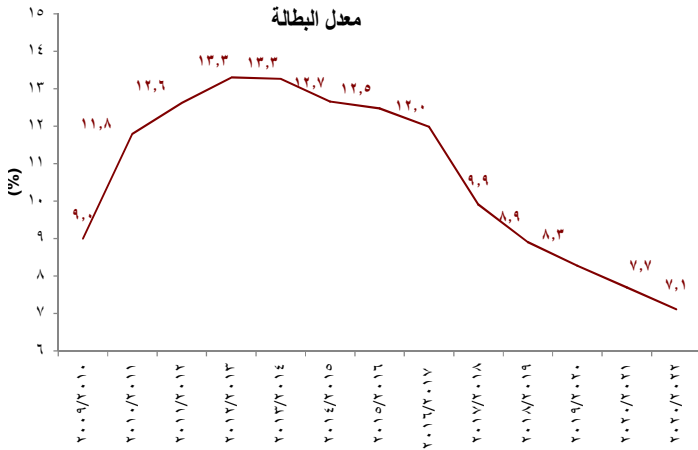
- § خفض العجز الكلي إلى نحو ٥,٨% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والدين إلى نحو ٨٣,١% من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢١. وسيطلب ذلك تحقيق فائض قدره ٢% من الناتج سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٩/٢٠١٨.
- § زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي، وتحسين الاداء الادارى للمصالح الضريبية.
- § رفع كفاءة الانفاق وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية وحائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.
- § المساهمة في دفع النشاط الإقتصادي وزيادة قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة وكافية لتلبية متطلبات التنمية والمساهمة في رفع مستوى معيشة المواطنين.
- § خلق مساحة مالية لزيادة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة والخدمات العامة وبرامج الحماية الإجتماعية.
- § تهيئة البيئة المحفزة لزيادة إستثمارات القطاع الخاص كسأهم رئيسي في دفع عجلة النمو في القطاعات المختلفة.

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه ^١	٣,٤٧٠	٤,٤٣٧	٥,٢٥١	٦,١٧٨
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^١	٤,٢	٥,٣	٥,٧	٦,٠
المكمش (معدل التضخم) (%) ^١	٢٣,٣	٢١,٦	١٣,٥	١١,٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٥,٠
متوسط سعر برميل برنت ^٢ (دولار / برميل)	٥٠	٦٤	٧٤	٦٧

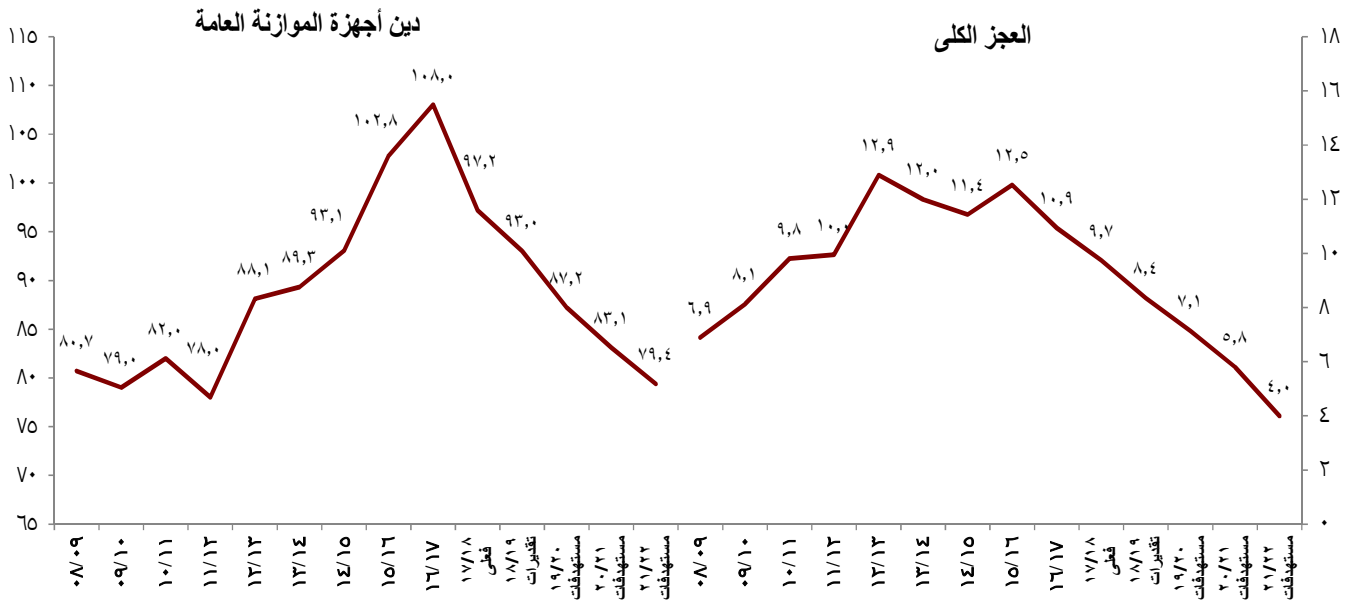
^١/تقديرات أولية سيتم مراجعتها مع وزارة التخطيط
^٢/تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البرنت في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

معدلات النمو والبطالة



تقوم افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ على زيادة معدلات النمو لتحقيق ٦% مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس اثاره على مختلف فئات المجتمع، لذا تستهدف الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنويا لسوق العمل وتسمح في نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر لتصل إلى ٨-٧% في المدى المتوسط.

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى%)



إنخفاض تكلفة الدين وفوائد بسبب الإجراءات التي تم إتخاذها في السابق، والسعى نحو تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية خلال المرحلة المقبلة للعمل على إستدامة مؤشرات الدين العام.

ومن أهم الإجراءات الجديدة التي تسعى وزارة المالية لإتخاذها لإستحداث آليات إدارة الدين العام

- إصدار سندات صفرية الكوبون لأجل ١,٥ - ٢ سنة. وهي من شأنها زيادة عمر محفظة الدين المحلي القابل للتداول، حيث تم الإشادة به من قبل المؤسسات المالية العالمية. مما سيساعد على خفض تكلفة خدمة الدين من خلال توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة تدفقات الأجنب الى السوق المصرى ونمو واستقرار سوق الأوراق المالية تمهيداً لإدراجها في المؤشرات الدولية.
- وسعيًا منها لتنويع مصادر التمويل الخارجى قامت وزارة المالية بعدد من الجولات غير الترويجية بأهم المراكز المالية وأحدث تلك الجولات كانت بدول شرق اسيا خلال الفترة أكتوبر ٢٠١٨ حتى يناير ٢٠١٩ لكل من الصين وكوريا وسنغافورا واليابان وجرى التجهيز لزيارة دول الخليج في فبراير ٢٠١٩ ثم كوريا مرة أخرى في نهاية فبراير ٢٠١٨ بالإضافة الى الصين وهونج كونج خلال مارس ٢٠١٩.
- إعداد إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى لإدارة الدين العام للوصول به إلى مستويات مستدامة.
- كما نجحت وزارة المالية في عدم تجاوز الحد القانوني لحساب الخزانة الموحدة طرف البنك المركزي خلال الفترة من يوليو ٢٠١٨ حتى نهاية يناير ٢٠١٩، وذلك على الرغم من تقلبات الأسواق النامية والناشئة وعزوف المستثمرين الأجنب عن ضخ استثمارات إضافية في السوق المحلى مما أدى الى نقص في السيولة المحلية.

تقديرات فاتورة خدمة الدين لعام ٢٠١٨/٢٠١٩		
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
تقديرات مبدئية	موازنة	
١٨,٦	١٤,٧	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٥٦٣,٦	٥٤١,٣	مدفوعات الفوائد
٣٠,٢	--	إجراءات قامت بها وزارة المالية لخفض تكلفة خدمة الدين *
٥,٦%		نسبة الى فاتورة مدفوعات الفوائد بالموازنة
٥٣٣,٤	٥٤١,٣١	مدفوعات الفوائد (بعد الاجراءات)

مؤشرات خدمة الدين وأسعار الفائدة

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	يوليو-ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨
متوسط سعر الفائدة (%)	١٢,٣	١٨,٠	١٨,٥	١٩,٥
أذون	١٣,٥	١٦,٩	١٦,١	١٨,٥
سندات	٣٦١,٥	١٥٦,٩	٣٧١,٠	٣١٢
صافي الاصدارات (مليار جنيه)	٢١٣,٥	١٨٠,٨	٣٥٩,٨	٣١,٩
أذون	٥٩,١%	١١٥,٢%	٩٧,٠%	٩,٨%
نسبة إلى إجمالي الإصدارات	١٤٨	-٢٣,٩	١١,٢	٢٨٩
سندات	٤٠,٩%	-١٥,٢%	٣,٠%	٩٠,٢%
نسبة إلى إجمالي الإصدارات				
فاتورة خدمة الدين (مليار جنيه)	١٧٣,٢	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	يوليو-ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨
نسبة إلى جملة فاتورة خدمة الدين للعام بأكمله	٣٩,٦%			٢٠٧,٤
نسبة إلى إجمالي الإيرادات	٥٧,٢%			٣٨,٣%
نسبة إلى إجمالي المصروفات	٣٥,٥%			٥٣,٤%
				٣٦,١%

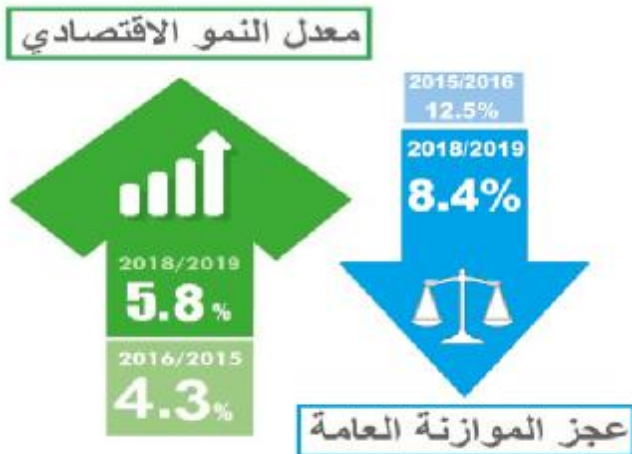
ثانياً: أهم التوجهات الإقتصادية بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

تختص توجهات الدولة بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بالآتي:

- زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارها خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخل.
- إيجاد مساحة مالية تسمح بالإفناق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة والتوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية. و تطبيق حزمة إستثنائية من البرامج الإجتماعية تتضمن زيادة في الأجور والمعاشات المدنية والعسكرية وزيادة نسب الخصم الضريبي لأصحاب الأجور المنخفضة.
- تحسين الإدارة الضريبية من خلال زيادة الفاعلية في تحصيل المستحقات وتفعيل التحصيل الإلكتروني مع توسيع القاعدة الضريبية والحد من الإعفاءات والتهرب الضريبي وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.
- إستمرار جهود تغيير هيكل الإنفاق العام والتحول من الدعم العيني للدعم النقدي الموجه إلى الفئات والأماكن المستهدفة ورفع مستوى الخدمات العامة.
- على جانب التعليم والصحة، تحقيق زيادة كبيرة في مكون الإستثمارات الموجه لبناء المستشفيات والمدارس ونظام التأمين الصحي الشامل.
- الحفاظ على معدلات مرتفعة للإستثمارات الحكومية لتطوير البنية الأساسية، وإستكمال تنفيذ المشروعات القومية التنموية التي تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة وآفاق للتنمية وتبني سياسات مالية وضريبية وشفافة جاذبة للإستثمار.

١. سياسات الضبط المالي والإنفاق الحكومي

تستهدف الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ خفض العجز الكلي ليصل إلى نحو ٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٠,٩% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ و ٩,٧% من الناتج المحلي في



٢٠١٧/٢٠١٨. حيث يعكس ذلك التزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل الذي يهدف الى دفع الاقتصاد المصري للنمو بكامل طاقته وبما يسمح بخلق وتوليد فرص عمل كافية وحقيقية ومنتجة، وكذلك استمرار جهود الضبط المالي المتمثلة في خفض نسبة الدين العام والعجز الكلي لأجهزة الموازنة للوصول بهم الى معدلات منخفضة ومستدامة تصل ٩٠-٩٥% في يونيو ٢٠١٩، مقابل ٩٧,٢% في يونيو ٢٠١٨، وتصل إلى ٧٥-٨٠% بحلول ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى سنوي مستدام في حدود ٢% من الناتج حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢. من أهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة

§ تركز سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ على تغيير هيكل الإنفاق العام بما يسمح بزيادة المصروفات المخصصة للتعليم والصحة على حساب الإنفاق الموجه للدعومات. ومواصلة المسار النزولي للدين العام بما يساهم في خفض الفوائد على الدين وبالتالي خلق حيز مالي لزيادة الإنفاق المخصص لتحسين مستوى معيشة المواطنين وخفض عجز الموازنة العامة للدولة.

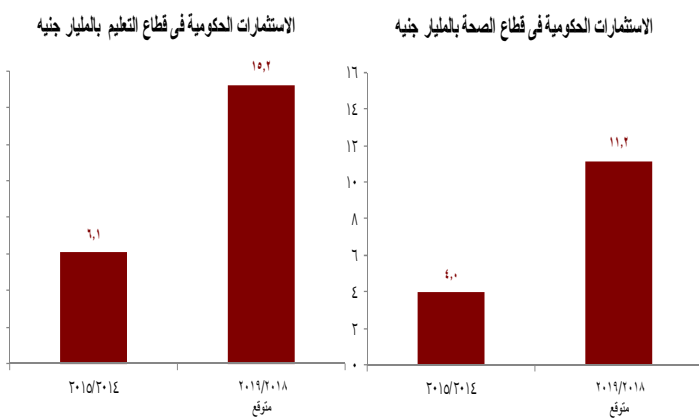
§ واستخدام الفوائد المالية المحققة من تحرير أسعار الطاقة في زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية مثل إقرار علاوات إستثنائية مرتين للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية والكوادر الخاصة، وزيادة المعاشات لنحو ١٠ مليون مواطن، وزيادة الدعم النقدي على بطاقات التموين، وبدء تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل.

§ كما تركز السياسة المالية على زيادة الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة للدولة والتي تزيد بنسبة ٣٨% عن العام المالي السابق لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار جنيه مقابل ٧٢,٤ مليار جنيه بفعلي ٢٠١٧-٢٠١٨.

٣. الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية

حزمة إستثنائية من البرامج الاجتماعية لعام ٢٠١٨/٢٠١٩

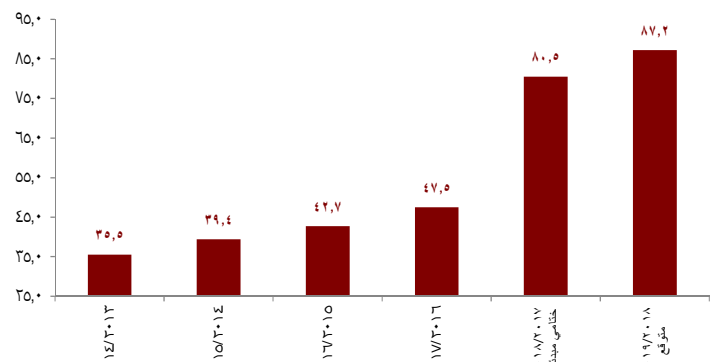
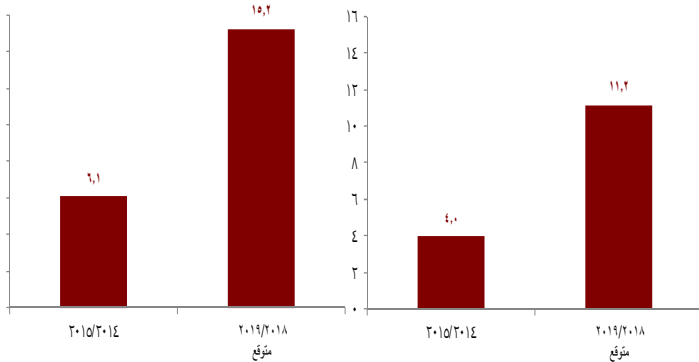
إقرار حزمة إستثنائية من البرامج الاجتماعية في يونيو ٢٠١٨ لتخفيف العبء عن المواطنين بنحو ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي (تم توفير هذه المبالغ من الوفر المالي المحقق من رفع دعم الكهرباء والبتترول)

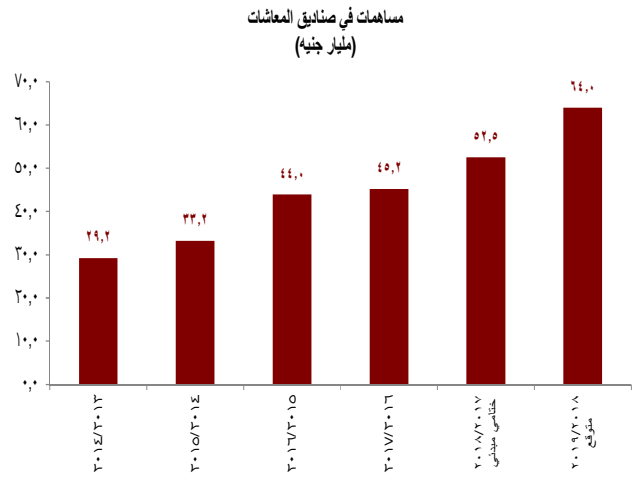
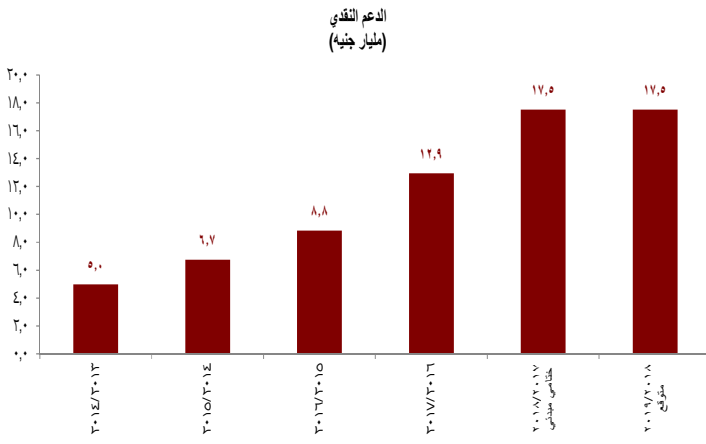


الاستثمارات الحكومية في قطاع التعليم بالمليار جنيه

الاستثمارات الحكومية في قطاع الصحة بالمليار جنيه

دعم السلع التموينية (مليار جنيه)





برامج الدعم بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

تشمل برنامج دعم السلع التموينية، وبرامج الدعم النقدي غير المشروط، مثل تكافل وكرامة، وبرامج الحماية الاجتماعية للمتضررين من النكبات والكوارث، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج التأمينات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل والمطلقات من خلال بنك ناصر الاجتماعي، وحماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال المؤسسات التأهيلية المختلفة.

نظام التأمين الصحي الشامل

تشمل العديد من الإجراءات لضمان بدء تطبيق المنظومة الجديدة للتأمين الصحي الشامل من خلال مساندة وزارة المالية لوزارة الصحة والسكان وجميع الجهات المعنية بالمنظومة الجديدة للتأمين الصحي والتأكيد على التزام الخزنة العامة بدعم الأعباء المالية للمنظومة الجديدة حين اكتمال قدرة المنظومة على تمويل نفسها ذاتياً، مع تحمل الخزنة عبء اشتراكات غير القادرين.

زيادة مخصصات الصحة والتعليم

- في إطار حرص الدولة على تنمية المواطن وإعتبار أن التعليم والصحة من ركائز التنمية البشرية. فقد خصصت موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ زيادة غير مسبوقه في مخصصات التعليم والصحة، ليصلان إلى نحو ١٧٧,٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٦٢ مليار جنيه فقط في موازنة العام المالي الماضي. وبلغت اعتمادات قطاع الصحة نحو ٦١,٨ مليار جنيه في الموازنة الجديدة، وقطاع التعليم ١١٥,٧ مليار جنيه (منها ٧٥ مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، و٢٧ مليار جنيه للتعليم العالي والجامعي).
- وتشمل أهم مجالات الإنفاق على قطاع التعليم تدريب وتأهيل المعلمين والتغذية المدرسية والأنشطة التعليمية وطباعة الكتب المدرسية والصيانة الدورية للأصول التعليمية وبناء الفصول والمعامل وتطبيق أساليب تعليمية تكنولوجية تسهل من الأداء الوظيفي للعملية التعليمية. بينما تشمل أهم نفقات قطاع الصحة التوسع في تقديم الخدمات الصحية والإرتقاء بها لتوسيع شبكة التغطية الصحية وتأهيل وتدريب الأطباء وتوفير مستلزمات الخدمات الصحية وبناء الوحدات الصحية والمستشفيات والتوسع في الأقسام الطبية للعمل على تقليل الزحام وتأخر وصول الخدمات الطبية، وتوفير الأدوية وتوزيعها على الوحدات الطبية لضمان توافر مقومات الصحة العامة لتحسين صحة المواطن المصري مما يساهم في زيادة قدرته الإنتاجية.

- رصد مخصصات لبرنامج العلاج على نفقة الدولة بقيمة ٥,٦ مليار جنيه، إلى جانب ١,٥ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين في التأمين الصحي، وأيضا تخصيص ٦٩ مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات بزيادة ١٦,٥ مليار جنيه تقريبا عن العام المالي الماضي.
- تخصيص ٧,٠ مليار جنيه لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى التأمين الصحي للطلاب ودعم المرأة المعيلة ودعم الأطفال دون السن المدرسي ومعاش الضمان الاجتماعي.

التوسع في مخصصات الغاز الطبيعي:

كما تم رفع مخصصات مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل من نحو ١,٢ مليار جنيه العام الماضي إلى ٣,٥ مليار جنيه بالموازنة الجديدة بنسبة زيادة ١٩٢%.

التوسع في برامج الدعم النقدي:

بلغ إجمالي الدعم الموجه لبرنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي نحو ١٧,٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

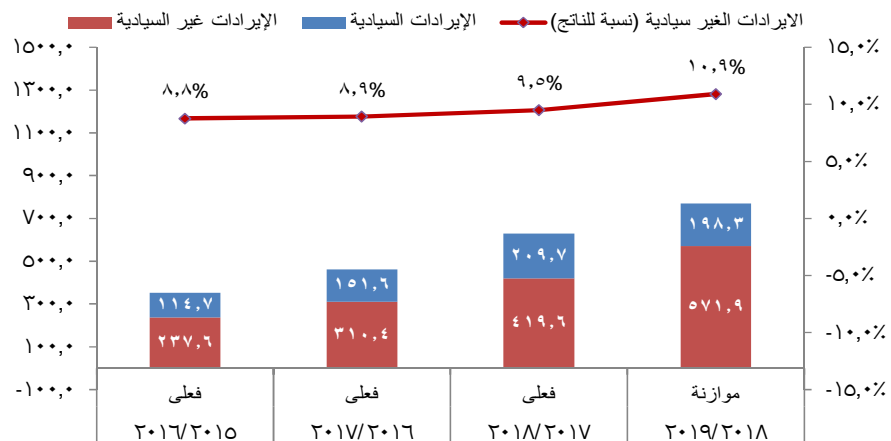
برامج أخرى

- تبلغ مخصصات برامج الدعم السلعي المختلفة نحو ١٩٣,٨ مليار جنيه لتشمل دعم السلع التموينية بقيمة ٨٦,٢ مليار جنيه، ودعم المواد البترولية ٨٩,١ مليار جنيه، ودعم الكهرباء ١٦ مليار جنيه، ودعم الأدوية وألبان الأطفال ١,٥ مليار جنيه، ومليار جنيه لدعم شركات المياه.
- كما أن الموازنة تقدم أيضًا دعم ومنح لقطاعات التنمية بقيمة ١,١ مليار جنيه تتضمن دعم تنمية الصعيد ودعم فائدة القروض الميسرة وصندوق مركبات النقل السريع، إلى جانب رصد ٤ مليار جنيه من اجل دعم وتنشيط الصادرات.

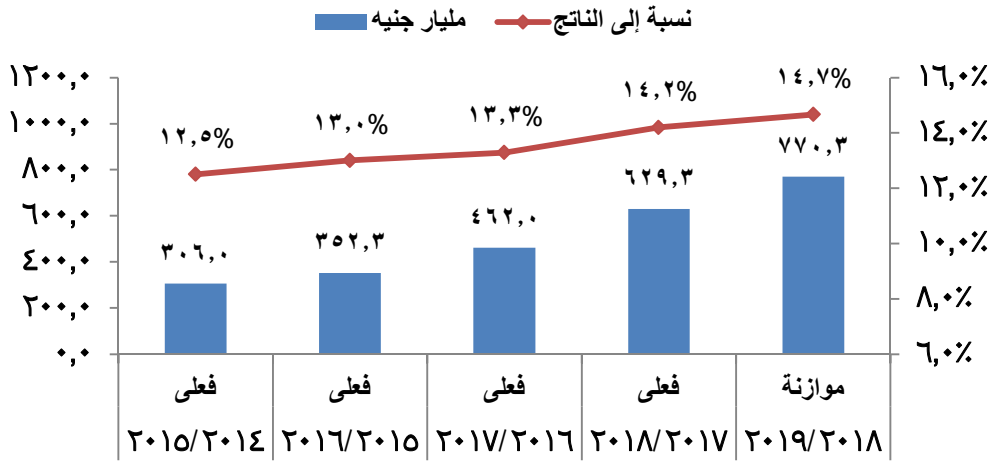
٤. تعظيم موارد الدولة

تستهدف الحكومة في مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ اتخاذ إجراءات هيكلية في العمق وعدم الجباية مع إستقرار القوانين الضريبية الحالية. وإحداث إصلاح مؤسسى يهدف إلى تعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى السعى نحو استيلاء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة على سبيل المثال من خلال برنامج الطروحات العامة، و التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة، وتبنى سياسات التسعير السليم للسلع والخدمات ومدخلات الإنتاج.

حصيلة الضرائب (سيادى وغير سيادى)



جملة الحصيلة الضريبية



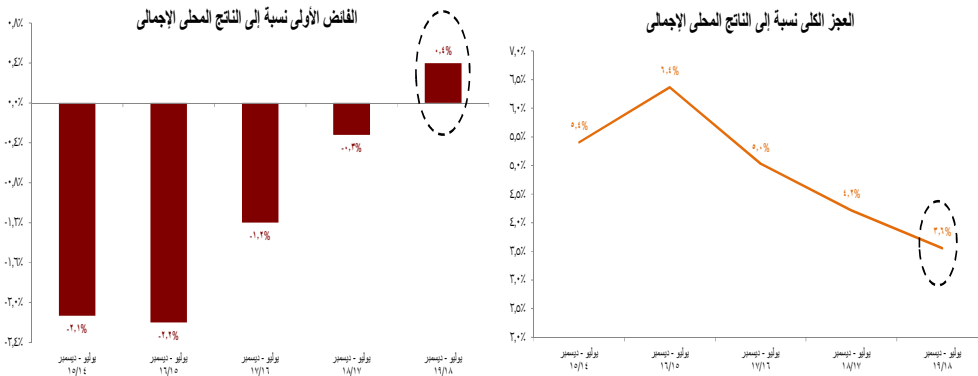
ثالثاً: ما مدى انعكاس هذه الإصلاحات على الأداء الإقتصادي والمالي ؟

تقييم الأداء الإقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العام المالي

٢٠١٩/٢٠١٨

الملامح الرئيسية للأداء المالي في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

§ تشير نتائج الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ الى تحقيق فائض أولي قدره ٢١ مليار جنيه (٤,٤% من الناتج المحلي) مقارنة بعجز أولي قدره ١٤ مليار جنيه (٣,٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ان الفائض الأولي المحقق قد فاق إلزام الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي والبالغ ١٥ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٨. وأن هذا الفائض الأولي تم تحقيقه بشكل منتظم شهريا بدءاً أغسطس ٢٠١٨ وحتى تاريخه.



§ كما شهدت

الفترة يوليو-

ديسمبر تحسن

ملحوظ في

السيطرة على

معدلات العجز

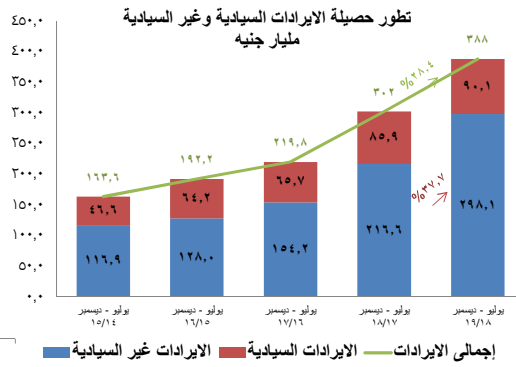
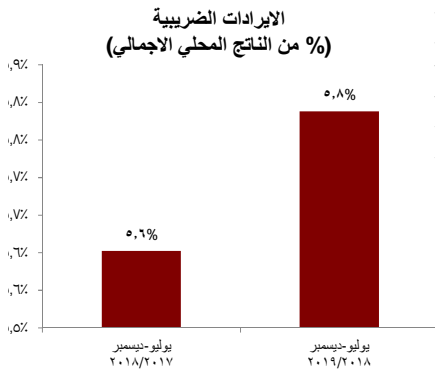
الكلي للموازنة

حيث انخفض

الى ٣,٦% من

الناتج مقارنة بنحو ٤,٢% خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل متوسط بلغ ٥,٣% خلال الثلاث سنوات

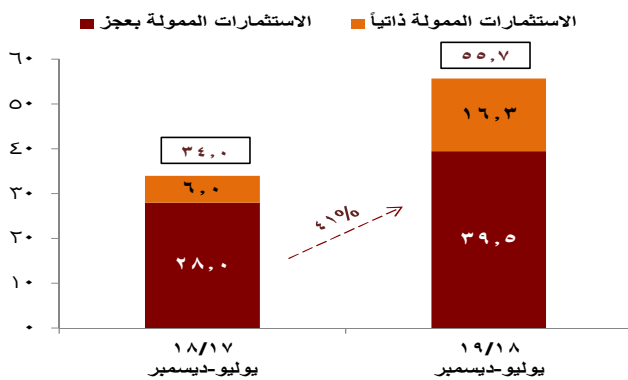
الماضية.



ويأتي هذا نتيجة استمرار
تحسن النشاط الاقتصادي
واستمرار الحكومة في تنفيذ
برنامج الإصلاح
الاقتصادي والمالي، حيث
تم اقرار معظم الاجراءات
المالية المستهدفة للموازنة
في بداية العام المالي
(يونيو/يوليو ٢٠١٨)،

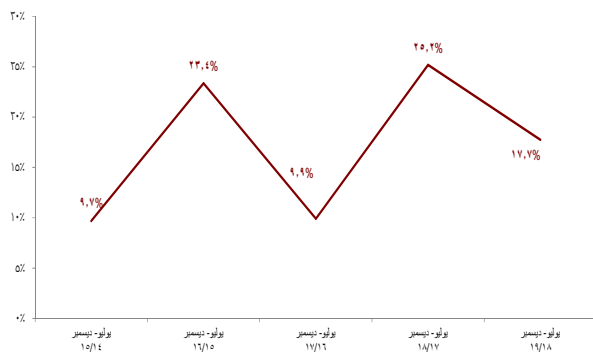
وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة (مواد بترولية وكهرباء)، وقرار تعديلات قانون رسم تنمية، وكذلك
زيادة الضريبة القطعية على التبغ والسجائر.

إجمالي الاستثمارات الحكومية المنفذة
(بالمليار جنيه)



استمرت الإيرادات في الارتفاع لتحقيق معدل
نمو سنوي بلغ ٢٨,٤% خلال الفترة يوليو-
ديسمبر وهو ما فاق معدل نمو المصروفات
العامة البالغ نحو ١٧,٧% خلال نفس الفترة
محل الدراسة.

معدل النمو السنوي للمصروفات العامة للموازنة

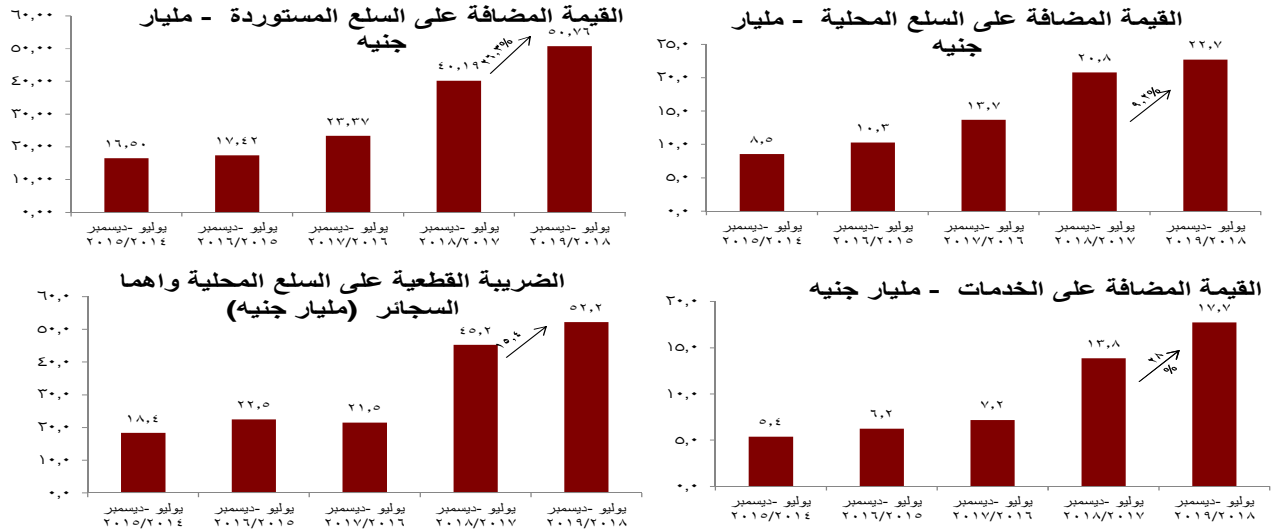


كما شهدت الفترة يوليو-ديسمبر استمرار تحسن
أداء الحصيلة الضريبية لتنمو بنحو ٢٢,٢%
مقابل متوسط نمو بلغ ٣١% في السنوات
الثلاث السابقة. حيث حقق عدد من البنود
الإيرادات الضريبية تحسناً ملحوظاً في الأداء
مثل الضرائب على المهن الحرة (٤٧,٣%) والضريبة
على الشركات (٢٦,٢%) والضريبة على المرتبات
(٣٧,٤%) وضريبة القيمة المضافة على السلع
والخدمات (٢٠,٦%) والضريبة العقارية
(١٠٢,٤%).

قامت الحكومة في يوليو ٢٠١٨ بالإعلان عن تنفيذ
حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة والتي تضمنت
زيادة الأجور والمعاشات ومراجعة حد الإعفاء
الضريبي لمواجهة الزيادة في الأسعار والحد من الأثر
السلبى للإجراءات اصلاحية على الفئات الاولى بالرعاية. وتبلغ جملة التكلفة السنوية لتلك الإجراءات نحو
١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

شهدت الاستثمارات الحكومية زيادة غير مسبوقه خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام بلغت نحو ٦٤% لتصل
الى ٥٥,٧ مليار جنيه، منها نحو ٣٩,٥ مليار جنيه استثمارات مموله من الخزانة. كما ارتفعت مخصصات شراء
السلع والخدمات بنحو ٦٢,٢% خلال الفترة يوليو-ديسمبر خاصة مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس
أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الاتفاق على التنمية البشرية والصيانة
وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات.

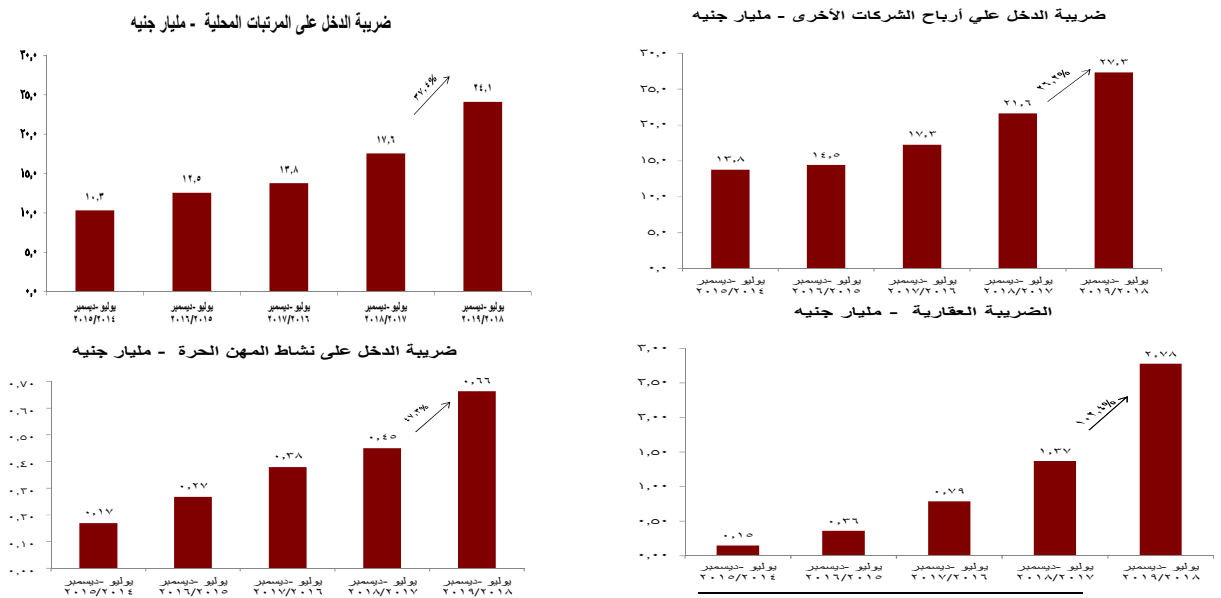
§ ارتفعت المصروفات الحكومية بنحو ١٨% خلال الفترة يوليو-ديسمبر من ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق في ضوء تمويل حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة التي اقرت في يوليو ٢٠١٨، وكذلك زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات والاستثمارات الحكومية.



تقييم الأداء الفعلي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

تلاحظ في ضوء الالتزام بتطبيق الإصلاحات المالية المقررة فقد جاء المحقق الفعلي مرضياً للتوقعات ومما يبشر- بالوصول إلى تحقيق المستهدفات المرجوة بنهاية العام المالي الحالي، على جانب الإيرادات

§ بالنسبة للإيرادات الضريبية غير السيادية^١ بلغت نسبة الإيرادات المحققة إلى المستهدف نحو ٤٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨، في ضوء الإصلاحات الضريبية التي تمت خلال الفترة السابقة.



١/ تعكس الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي بإستبعاد المنتجات من الجهات السيادية مثل البنك المركزي المصرى والهيئة العامة للترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات.

على جانب المصروفات

- § إرتفع إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة ٢٧,٢% مقارنة بالنصف الأول من العام المالى السابق.
- § إرتفع إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم بنسبة ٢٠,٥% مقارنة بالنصف الأول من العام المالى السابق.
- § إرتفع الإنفاق على شراء السلع ومستلزمات الإنتاج لقطاع التعليم بنسبة ٢٧,٨%, ولقطاع الصحة بـ ٧٥,٣% مقارنة بالنصف الأول من العام المالى السابق.
- § إرتفع الإنفاق على الإستثمارات لقطاع التعليم بـ ٧٠,١%, ولقطاع الصحة بـ ٤٧,٣% مقارنة بالنصف الأول من العام المالى السابق.

إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة

(مليون جنيهه)

يوليو-ديسمبر		يوليو-ديسمبر		البيان	معدل النمو (%)
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧		
٢٧,٢%	٣٢,٠١٣	٢٥,١٦٦		الإجمالي	
١٩,٥%	١٧,١٢٢	١٤,٣٣٤		الأجور وتعويضات العاملين	
٧٥,٣%	٩,٠٠٣	٥,١٣٥		شراء السلع والخدمات	
١٠٦,٤%	١٠	٥		الفوائد	
-٢٢,٨%	٢,٧٧٥	٣,٥٩٦		الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	
٥٥,١%	٢٩٦	١٩١		المصروفات الأخرى	
٤٧,٣%	٢,٨٠٧	١,٩٠٥		شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	

إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم

(مليون جنيهه)

يوليو-ديسمبر		يوليو-ديسمبر		البيان	معدل النمو (%)
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧		
٢٠,٥%	٦٣,٤٥٣	٥٢,٦٤٢		الإجمالي	
١٢,٠%	٤٧,٨٦٩	٤٢,٧٤٨		الأجور وتعويضات العاملين	
٢٧,٨%	٥,٢٧٨	٤,١٢٩		شراء السلع والخدمات	
	١٥	٨		الفوائد	
٢٢,٦%	٤١٦	١٣٠		الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	
١٩٦,٢%	٧١١	٢٤٠		المصروفات الأخرى	
٧٠,١%	٩,١٦٥	٥,٣٨٨		شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	

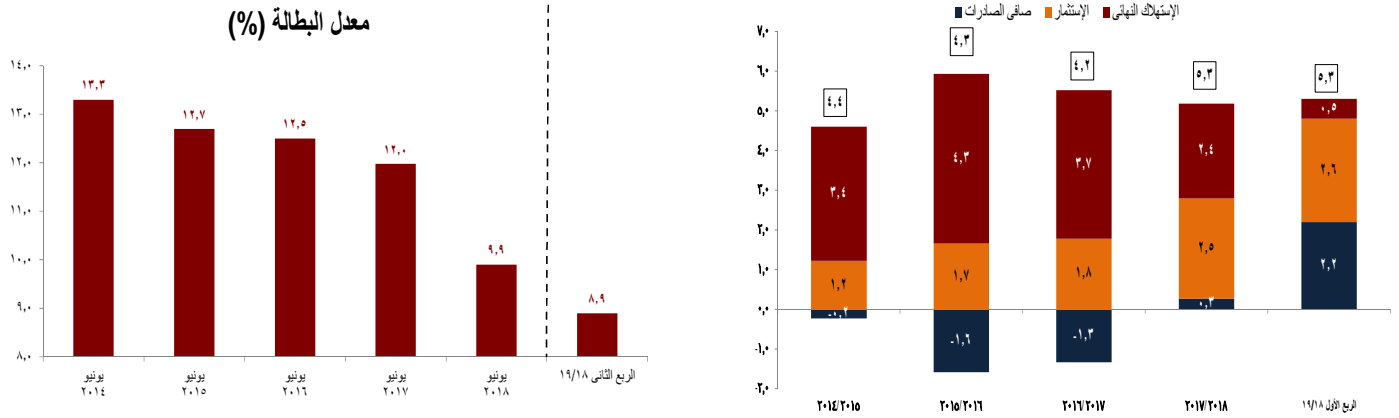
أداء بعض البرامج الاجتماعية خلال الفترة يوليو - ديسمبر من العام

معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨	يوليو-ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٧	
٥,٥%	٣٥,٧٣٩	٣٣,٨٨٧	بعض برامج الحماية الإجتماعية وأهمها:
	٠,٧%	٠,٨%	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي (%)
٤,٠%	١٠,٢٨٥	٩,٨٩٣	الدعم النقدي (معاش الضمان و تكافل وكرامة)
٤٧,٩%	١,٠٨٩	٧٣٦,٣	التأمين الصحى والأدوية
٤,٨%	٢٤,٣٦٦	٢٣,٢٥٨	دعم السلع التموينية

القطاع الحقيقي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

نجحت سياسات الإصلاح المالي والإقتصادي في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو إقتصادي حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٥,٣%، وذلك في ضوء استمرار تنفيذ الاصلاحات الهيكلية وعودة الثقة في الاقتصاد المصري. حيث ساهمت الإستثمارات بنحو ٢,٦% من معدل النمو المحقق، بينما ساهمت الصادرات بنحو ٢,٢%، وساهم الإستهلاك النهائي بنحو ٥,٥% وهو ما يؤكد التحول الجذري في مصادر النمو وتنوع مصادره لأول مرة منذ ٧ سنوات ليصبح الإستثمار والصادرات والسياحة والغاز الطبيعي المحركات الرئيسية للنمو بدلاً من الإستهلاك فقط مدفوعاً بمخطط الحكومة لجعل الإقتصاد المصري أكثر إنتاجية وتوفير فرص عمل منتجة لتحسين مستوى معيش المواطن المصري.

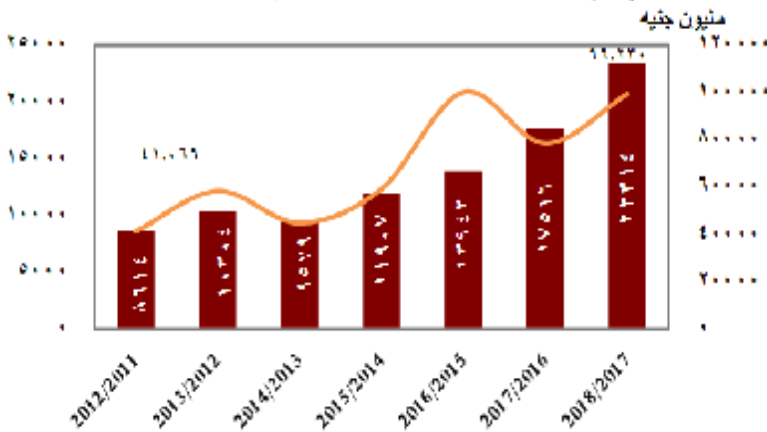
مصادر النمو الإقتصادي (%)



وفي نفس السياق، فإن هناك بعض المؤشرات الأولية التي تشير إلى بدء تعافي الإقتصاد ومن ضمنها:

§ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات^٢ ليصل الي ٥٠,٥ في أغسطس ٢٠١٨، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦.

الارتفاع في عدد الشركات الجديدة وحجم استثماراتها



§ ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية والإستخراجية على أساس سنوي ليحقق معدل زيادة بلغ ١٣,٥% ليحقق ١٣١,٥ نقطة في نوفمبر ٢٠١٨، مقابل أدنى مستوى له عند ١١٦ نقطة خلال شهر يونيو من العام السابق.

§ ارتفاع عائدات قناة السويس بنحو ٩% خلال أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٧.

^٢ يعكس مؤشر مديري المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعي ويعتمد على عدة مكونات في عملية التقييم ومنها: التطور في عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعبر عن تقييم النشاط الإقتصادي بالنسبة لجميع الأعمال والمحللين والمديرين. وعند بلوغ المؤشر مستوى ٥٠ يدل ذلك على تعافي الإقتصاد.

§ ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٢,٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة بأدنى مستوى له عند ١٢,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦.

§ فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد استقر رأس المال السوقي على أساس شهري محققاً ٧٥١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠,٥% ليحقق ١٣.٣١٩,٥ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ١٣,٢٥٠.٣ نقطة. بينما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٢% مغلقاً عند مستوي ليحقق ٦٨١,٦ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٦٩٥,٤ نقطة خلال الشهر السابق.

§ لا يزال تزايد الثقة في الإقتصاد المصرى والإجراءات المالية والإصاحية المطبقة محفزاً لإنتعاش المؤشرات الإقتصادية. وتبرهن على ذلك أحدث مؤشرات الإستثمار الأجنبى فى مصر والتي تشير إلى الإقبال الكبير الذى حققته إستثمارات الأجنبى فى أدوات الدين المحلى من الأذون والسندات خلال شهر يناير الماضى لتستحوذ مشتريات الأجنبى على ١٠٠% فى أدوات الدين خلال الطرح الذى قامت به وزارة المالية. كما بلغ رصيد الأجنبى فى الأوراق المالية ١٣,١ مليار دولار فى يناير ٢٠١٩. الأمر الذى إنتقلت آثاره بشكل إيجابى أيضاً إلى ما تحقق من تراجع لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار لأول مرة منذ قرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦. وتمثل تلك الآثار الإيجابية شاهداً ومثالاً بان إجراءات الإصلاح الإقتصادى والمالى المطبقة لديها القدرة على النهوض بمؤشرات أداء الإقتصاد المصرى. ومنها قرار البنك المركزى الأخير بإنهاء العمل بألية تحويل أموال المستثمرين الأجنبى فى شهر ديسمبر الماضى والذي كان يضمن للمستثمر الأجنبى الحصول على النقد الأجنبى عندما تكون لديهم الرغبة فى التخرج من أوراق مالية محلية. بالإضافة إلى تنافسية العائد على إستثمارات فى أدوات الدين لمصر. والذي يعتبر الأعلى عالمياً وكذلك التقلبات التى تشهدها أسواق الأسهم فى العالم والتي دفعت صناديق الإستثمار العالمية إلى الإستثمار فى أدوات الدخل منخفضة المخاطر. وفى سياق متصل، تستكمل وزارة المالية جهودها فى تنوع مصادر التمويل الخارجى من خلال السعى نحو طرح شهادات دولية فى الخارج والوصول إلى أسواق جديدة مثل آسيا وأوروبا. بالإضافة إلى قرب إستلام الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولى بقيمة ٢ مليار دولار، وزيادة تدفقات النقد الأجنبى مدعوماً بإنتعاش السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مما يساهم فى إستقرار سعر الصرف وإستقرار الأسعار.

§ كما يحظى الإقتصاد المصرى بالإشادة الكبيرة على الساحة الدولية من قبل كل المنظمات المالية والتنمية تأكيداً على نجاح الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل. حيث قامت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD خلال الاسبوع الأول من شهر فبراير الحالى برفع تصنيف مصر فى مؤشر مخاطر الدول من الدرجة ٦ إلى الدرجة ٥ كوجهة جاذبة للإستثمارات الدولية وذلك فى ضوء استمرار جهود الحكومة فى تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، أكد رئيس البنك الدولى على استمرار جهود الحكومة المصرية فى توجيه الإستثمارات لتطوير رأس المال البشرى فضلاً عن المضي قدماً فى تعميق البنية التحتية. كما قامت السيدة كريستين لاجارد، المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى بتهنئة الحكومة على نجاح مجهوداتها فى تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى مؤكدة على أن ذلك سيمهد الطريق لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وأكثر شمولاً.

§ وقد انعكس كل ما سبق على التصنيف السىادى للإقتصاد المصرى حيث قامت كل من مؤسسة موديز ومؤسسة فيتش بمراجعة والتأكد على النظرة المستقبلية للإقتصاد المصرى من "مستقر" إلى "إيجابى" فى أغسطس ٢٠١٨، وقامت مؤسسة ستاندرد أندبورز أيضاً فى نوفمبر ٢٠١٨ بالتأكد على النظرة المستقبلية للتصنيف الإئتمانى للإقتصاد المصرى عند درجة مستقر وهو ما يعكس الاحتمالية الكبيرة لرفع درجة التصنيف الإئتمانى للإقتصاد المصرى من قبل

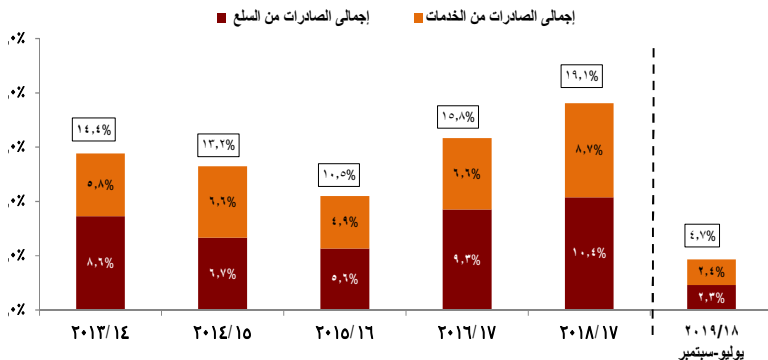
مؤسسات التصنيف الائتماني خلال الفترة القادمة في ضوء استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية والالتزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

مؤدي	مؤدي				مؤدي				
	تصنيف الاقتراض				تصنيف الاقتراض				
الشهر	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	
٢٠١٤	أكتوبر	Caa ¹	Caa ¹	تم تأكيد التصنيف الائتماني وتم تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة	تم تأكيد التصنيف الائتماني	مستقرة	B-	B-	تم تغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة
	نوفمبر	B-	B-	تم تأكيد التصنيف الائتماني	تم تأكيد التصنيف الائتماني	مستقرة	B-	B-	تم رفع التصنيف الائتماني من B إلى B
٢٠١٨	أغسطس	B ³	B ³	تم تأكيد التصنيف الائتماني وتم تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية	تم رفع التصنيف الائتماني من B إلى B	مستقرة	B	B	تم تغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية
	نوفمبر	B	B	تم تأكيد التصنيف الائتماني	تم تأكيد التصنيف الائتماني	مستقرة	B	B	تم تأكيد التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية

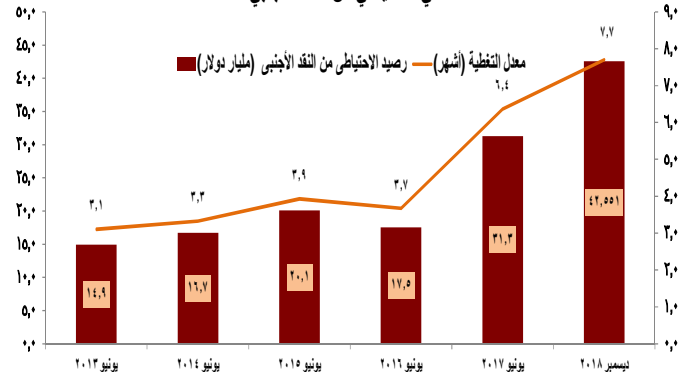
أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من عام ١٩/١٨

حقق ميزان المدفوعات فائض كلي بلغ نحو ٢٨٤ مليون دولار (١,٠% من الناتج المحلي) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. ويأتي ذلك كحصوله لتحقيق فائض في ميزان الحساب الرأس مالي والمالي بنحو ١,٦ مليار جنيه، وتحقيق عجز في ميزان المعاملات الجارية بنحو ١,٧ مليار جنيه والذي قد ارتفع بشكل طفيف بنحو ٠,٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق مدفوعاً بتحسّن ميزان الخدمات بـ ٥٠% مقابل العام السابق في ضوء إلتعاش السياحة لتصل متحصلاتها نحو ٣,٩ مليار جنيه (بمعدل زيادة ٤٥,٨% عن العام السابق)، بالإضافة إلى إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج بنحو ١,٤% لتحقيق ٥,٨ مليار جنيه خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، كما إرتفعت بشكل ملحوظ حصيلة الصادرات لترتفع بنحو ١٦,٢% لتحقيق ٦,٨ مليار جنيه مدفوعاً في الأساس بزيادة الصادرات البترولية بنحو ٥٧,٦% لتصل ٢,٨ مليار جنيه (مثلت ٤١,٤% من إجمالي حصيلة الصادرات)، وقد فاقت الزيادة في حصيلة الصادرات الزيادة المحققة في مدفوعات الواردات والتي إرتفعت بـ ١٣% مقارنة بالعام السابق في ضوء تحسّن تنافسية الصادرات المصرية مدفوعاً بمرونة سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى. أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية حقق صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل نحو ١,٦ مليار دولار (٥,٥% من الناتج المحلي) خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إجمالي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٩ مليار دولار، في حين سجل إجمالي التدفق للخارج نحو ١,٨ مليار دولار، وبذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو ١,١ مليار دولار، كنتيجة أساسية لتحقيق الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للداخل بلغ ٤٧٨,٨ مليون دولار، وتحقيق الاستثمارات العقارية ٢٣٧,٤ مليون دولار.

إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي)

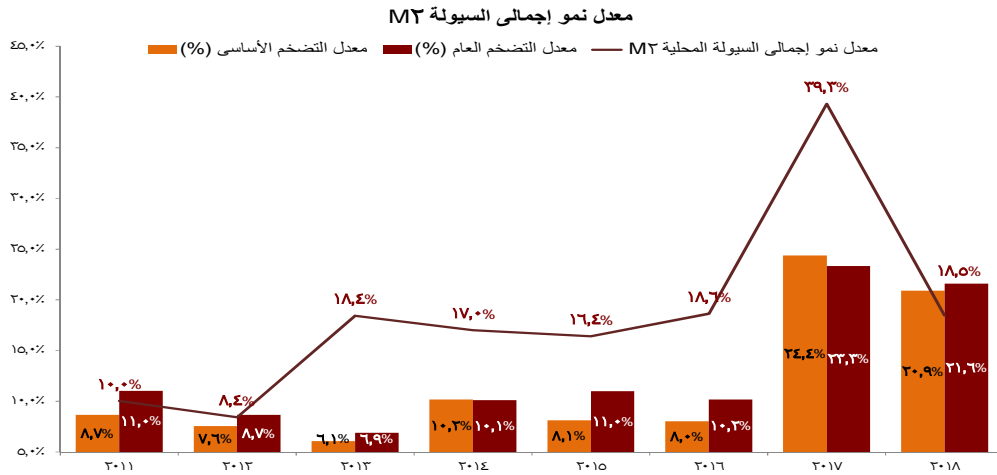


صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي

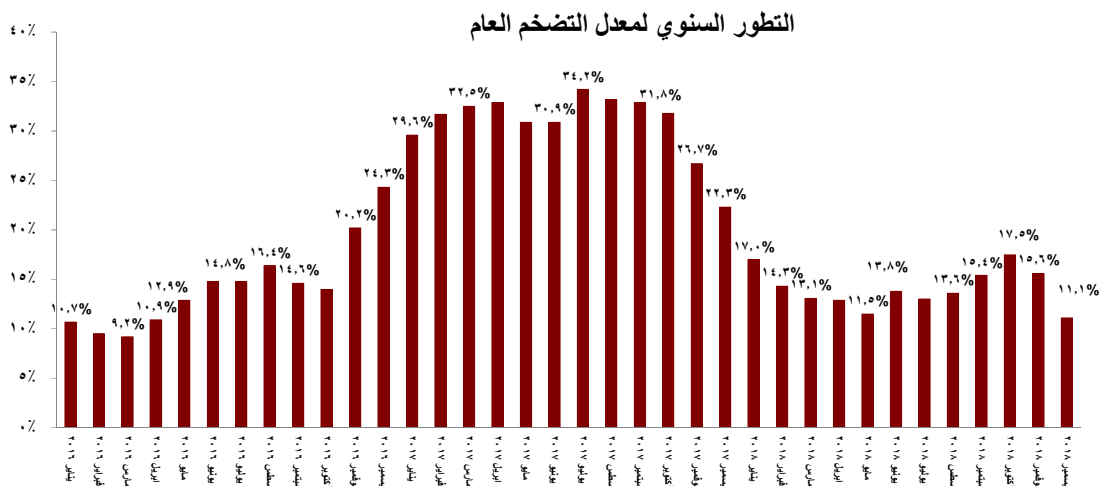


القطاع النقدي

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد باتت جهود البنك المركزي المصري للعمل على إحتواء معدلات التضخم والسيطرة على معدل النمو السنوي للسيولة المحلية مستمرة. وقد ساهم في تحقيق ذلك النجاح في الحفاظ على القوة الشرائية للعملة وهو ما دفع معدلات نمو السيولة المحلية للتباطؤ إلى نحو ١٦,٧% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري مقارنة بنحو ٣٩,٦% خلال نفس الفترة من العام السابق مدفوعاً في الأساس بإنخفاض معدل النمو السنوي لكمية النقود ليحقق ١٥,٤% في فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢٠,٤% في نفس الفترة من العام السابق، إلى جانب التباطؤ الملحوظ لمعدل نمو أشباه النقود لتتحقق ١٧,١% في الأربع شهور الأولى من العام المالي الحالي، مقارنة بـ ٤٧% في نفس الفترة من العام السابق، بينما لم يقيم البنك المركزي بخص أسعار الفائدة طيلة العام المالي ١٧/١٨ باستثناء في شهري فبراير ٢٠١٨ وابريل ٢٠١٨. وقد قام في أكتوبر ٢٠١٧ برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على البنوك من ١٠% إلى ١٤% للسعي نحو إحتواء التضخم وإمتصاص فائض السيولة. كما قرر البنك المركزي المصري في ديسمبر ٢٠١٨ بإنهاء العمل بآلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب. وجاء هذا القرار بعد أن تزايدت الثقة في سوق الصرف والتي انعكست في تصاعد حجم سوق معاملات النقد الأجنبي بين البنوك (الإنترنت). كما ساهم الإستقرار في أسعار الصرف الي القضاء على السوق الموازية وإعادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري وزيادة صافي الإحتياطي الأجنبي إلى أعلى معدلات له منذ عشر سنوات ليصل إلى ٤٤,٣ مليار دولار في الأربع شهور الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بـ ٣٦,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.



أما بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار المحلية



فتشير البيانات إلى بدء انحسار الموجة التضخمية الثانية إثر جهود البنك المركزي للسيطرة على نمو السيولة المحلية، حيث تراجع معدل التضخم الشهري بشكل ملحوظ بـ -٣,٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ (وهو ما يشير إلى إسهام وتيرة انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية حتى وإن كانت لا تزال مرتفعة، إلا أنها في الاتجاه للهبوط، بالإضافة إلى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام)، مما أدى إلى تباطؤ معدل التضخم السنوي ليحقق معدل نمو سنوي قدره ١٢,٠% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٥,٧% خلال الشهر السابق، ولكنه انخفض بشكل كبير إذا ما قورن بـ ٢١,٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧. وقد سجل متوسط معدل التضخم السنوي منذ بداية الموجة التضخمية الحالية تراجعاً مقارنة بالموجة التضخمية الأولى (العام المالي السابق) مع الإجراءات الإصلاحية المطبقة خلال العام السابق لتحرير سعر الصرف وزيادات أسعار الوقود والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية نحو ١٤,٩% خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بـ ٢٩,٢% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

رابعاً: أهم مخاطر الإقتصاد العالمي وتأثيره على الموازنة العامة للدولة

هناك عدد من المتغيرات العالمية التي دائماً ما يكون لها تأثير هام على نتائج الأداء الفعلي للإقتصاد المصري مما يتطلب أخذها في الحسبان عند إعداد الافتراضات التي تبني عليها الموازنة العامة للدولة. ويأتي على رأس المخاطر إرتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة مما قد يستتبعه من خفض في التدفقات المالية للدول الناشئة، فضلاً عن احتمال استمرار إرتفاع أسعار البترول في ضوء قيام الدول المنتجة بخفض المعروض، بالإضافة إلى التحولات السياسية التي تشهدها العديد من الدول وأثر ذلك على حركة التجارة العالمية وأسعار الصرف والفائدة، والاتجاه العام للسياسة التجارية الحمائية دولياً وبالتالي تأثر معدلات التشغيل.

توجهات الإقتصاد الكلي (محلياً) على المدى المتوسط

من المتوقع تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٩ لينمو بنحو ٣,٥% نزولاً من ٣,٧% في عام ٢٠١٨. كما أنه من المتوقع ثبات معدلات نمو التجارة الدولية عند ٤% خلال عام ٢٠١٩. إلا أن هناك عدد من المخاطر المتوقعة والتي لا بد أن يكون لها تأثير على أداء الإقتصاد المصري، وهو ما تم مراعاته عند إعداد موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. ومن أهم المتغيرات التي تم أخذها في الاعتبار هي التغير في معدلات نمو الإقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وأسعار الصرف، والفائدة، والأسعار العالمية للبترول.

الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية في ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠-٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولي والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت / (دولار / برميل) يقدر بنحو ٧٤ دولار للبرميل في موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩ وهو ما يعد ضمن الحدود الآمنة. إلا أنه في حالة ارتفاع سعر النفط العالمي ليقف فوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلي المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٣,٢ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠,٠٤% من الناتج المحلي.

الأمر الذي سيكون له مردود سلبي على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. الأمر الذي ينطبق أيضاً على زيادة أسعار المواد الغذائية في ضوء الارتفاعات التي تشهدها الأسعار العالمية مما سيكون له تأثير مباشر على زيادة مخصصات الدعم للمواد البترولية والكهرباء.

سعر الصرف:

شهد الإقتصاد المصري مؤخراً تحسناً في كل من سعر الصرف وزيادة في المعروض من النقد الأجنبي ، حيث كان نقص التدفقات يعوق النشاط الاقتصادي قبل قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦. ومع ظهور النتائج الإيجابية التي حققها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تجلت بشكل واضح في تحسن القطاع الخارجي، وتحسن وضع المخاطر المتعلقة بمصر، وتزايد الثقة في سوق الصرف والتي انعكست في تصاعد حجم سوق معاملات النقد الأجنبي بين البنوك (الإنترنت)، فقد أصدر البنك المركزي المصري في ديسمبر ٢٠١٨ قرار بإلغاء العمل بآلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب ووجوب تعامل الاستثمارات دخولاً وخروجاً من خلال الإنترنت فقط مما يزيد من ثقة المستثمرين في الإقتصاد المصري، حيث أصبحت قوى العرض والطلب تضمن التوافر المستدام للعملة الأجنبية في السوق. وفي ضوء ذلك القرار، من المحتمل أن يشهد سعر الصرف تحركاً بشكل أكبر علي المدى المتوسط. إلا أنه في حالة حدوث أى تدهور في سعر الصرف نتيجة لأى عوامل خارجية، فأن ذلك قد يؤدي إلى عدد من المخاطر على جانب الإيرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزي وضرائب الأذون والسندات . وفي هذه الحالة فمن المتوقع ان يصل صافي الأثر المالى السلبي لتراجع الجنيه امام الدولار بنحو ١ جنية/للدولار على الميزان الاولى^٤ للموازنة العامة للدولة نحو ٣,٠ مليار جنية ليتراجع الفائض الاولى المستهدف بنحو ٥,٠٥% من الناتج المحلى الاجالى.

التجارة العالمية:

كما تشير التوقعات إلى ثبات معدلات نمو التجارة الدولية عند ٤% خلال عام ٢٠١٩ مع وجود مخاطر متعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين في ظل زيادات الرسوم الجمركية بين البلدين. وهو ما قد يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبي اذا تراجع نمو التجارة العالمية بـ ١% على اجمالى ما يؤول للخزينة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٩٨٠ مليون جنية.

أسعار الفائدة:

قد تتجه دول كثيرة إلى تبني سياسات نقدية لخفض معدلات التضخم على سبيل المثال السياسة النقدية التي تقوم بها الإدارة الأمريكية بتقليل حجم التمويل الخارجى وهو ما قد يترتب عليه عدد من الآثار السلبية على رفع أسعار الفائدة المحلية بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية وبالتالي زيادة تكلفة الدين، بالإضافة إلى الأثر السلبي فى الضغوط على أسعار الصرف. إلا أنه إذا زاد متوسط أسعار الفائدة بـ ١% خلال العام سوف يؤدي هذا إلى زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٤-٥ مليار جنية فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤ / الميزان الأولي للموازنة العامة للدولة: هو العجز الكلي بعد استبعاد مدفوعات الفوائد والتي تشمل أعباء محملة من السنوات السابقة.

خامساً: أهم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المستقبلية

§ اصدار مشروع قانون لتبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية سواء في ضريبة الدخل او ضريبة القيمة المضافة.

§ اصدار قانون جديد للجمارك.

§ اصدار مشروع قانون الفاتورة الالكترونية والتي ستسهم في تطبيق القيمة المضافة بشكل دقيق وفوري. وسيساعد على ضم الإقتصاد غير الرسمي.

§ قانون معالجة الضريبة على أذون وسندات الخزانة العامة.

§ قانون للمالية العامة الجديد والذي سيستبدل قانون الموازنة العامة للدولة المطبق حالياً وقانون المحاسبة الحكومية.

§ تفعيل قانون التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وذلك بدءاً من العام المالى القادم ٢٠١٩/٢٠٢٠، والذي من شأنه التأكد من ترشيد كفاءة أوجه الصرف المالى ويحقق اهداف خطط عمل الجهات الادارية بشكل أكثر فاعلية، ومما يلزم جميع الجهات بنشر خطط احتياجاتها السنوية على بوابة المشتريات الحكومية لتعريف مجتمع الاعمال بها، وهو توجه لتوسيع دائرة المنافسة وتكافؤ الفرص، وبما يساهم في الارتقاء بشكل عام بمستوى الخدمات التى تقدمها الجهات الحكومية.

§ إفتتاح أول مركز لوجيستي "النافذة الواحدة" لكافة الإجراءات الجمركية، وتطوير مصلحة الضرائب والجمارك حيث يتم إنهاء ميكنتها بنهاية يونيو ٢٠٢٠، إلى جانب تشديد الرقابة على جميع المنافذ ومكافحة التهريب الجمركى والتوسع في إستخدام أجهزة الفحص وتطوير المراكز اللوجستية.

§ بالإضافة إلى تفعيل منظومة المدفوعات الالكترونية سواء لإيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية أو لمدفوعاتها حيث تم إلغاء العمل بالشيكات الحكومية الورقية، ل يتم مع بداية عام ٢٠١٩ إلزام جميع المتعاملين مع الجهات الحكومية بسداد المبالغ المالية بوسائل الدفع الالكترونية، وجهود تطبيق نظام الخزانة الموحد (TSA) وميكنة إدارة المالية الحكومية (GFMIS) والذي يسهم في تحقيق أكبر قدر من الإنضباط المالى.

ملاحق

جدول (١) الأداء المالي خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٩/٢٠١٨

(مليار جنيه)

معدل التغير	يوليو - ديسمبر		البيان
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	
%٢٨	٣٠٢,٤٧٦	٣٨٨,٢٦٣	الإيرادات
	%٦,٩	%٧,٤	نسبة الى الناتج المحلي
%٢٢	٢٤٨,٧٨١	٣٠٣,٩٣٦	الضرائب
%٢٦٣	١٣٣	٤٨٤	المنح
%٥٧	٥٣,٥٦٣	٨٣,٨٤٣	الإيرادات الأخرى
%١٨	٤٨٧,٧١١	٥٧٤,٢٦١	المصروفات
	%١١,١	%١٠,٩	نسبة الى الناتج المحلي
%١٥,٠	١١٤,٠٣٢	١٣١,١٦١	الأجور وتعويضات العاملين
%٦٢	١٧,٥٦٥	٢٨,٤٨٤	شراء السلع والخدمات
%٢٠	١٧٣,١٥٤	٢٠٧,٤٧٤	الفوائد
%٠	١١٢,٤٥٢	١١٢,٤٥٨	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
%٧	٣٦,٥٣٢	٣٨,٩٥٥	المصروفات الأخرى
%٦٤	٣٣,٩٧٦	٥٥,٧٣٠	شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)
	١٨٥,٢٣٤	١٨٥,٩٩٨	العجز النقدي
	١٨٧,٢٩٩	١٨٦,٦٥٥	العجز الكلي
	- ٠,٣%	%٠,٤	الميزان الأولى (% من الناتج المحلي الإجمالي)
	%٤,٢	%٣,٦	العجز الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

جدول (٢): أداء الإيرادات العامة
(الإيرادات الضريبية)

(مليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	
يوليو/ديسمبر	يوليو/ديسمبر	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة	موازنة	فعليات
٣٨٨.٢٦٣	٣٠٢.٤٧٦	٩٨٩.١٨٨	٨٣٤.٦٢٢	٦٥٩.١٨٤	٤٩١.٤٨٨	٤٦٥.٢٤١	٤٥٦.٧٨٨	٣٥٠.٣٢٢	إجمالي الإيرادات
٣٠٣.٩٣٦	٢٤٨.٧٨٠	٧٧٠.٢٨٠	٦٠٣.٩١٨	٤٦٢.٠٠٧	٣٥٢.٣١٥	٣٠٥.٩٥٧	٢٦٠.٢٨٩	٢٥١.١١٩	الإيرادات الضريبية
٩١.٩٢٩	٦٨.١٦٦	٢٥٣.١٩٧	٢٠٩.٣٩٨	١٦٦.٨٩٧	١٤٤.٧٤٣	١٢٩.٨١٨	١٢٠.٩٢٥	١١٧.٧٦٢	الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ومنها
٢٥.٦٧٠	١٩.٥٧٥	٤٩.٩٠٠	٣٧.٣٥٤	٣٧.٩٦٤	٣٢.٠٣١	٢٦.٨٠١	٢٢.٢٥٢	١٩.٧٠٨	ضرائب على الدخل من التوظيف
٩.٥١٢	٥.٨٦١	٣١.٨٠٣	٢٥.٣٩٥	١٢.٦٦٦	٩.٩٨٢	١١.١٣٤	٨.٩٤٣	٦.٤٣٦	ضرائب على الدخل بخلاف التوظيف
٥٧	٤٨	٣.٢٩٢	٣.٧٠٣	٣٨٤	٣٤٣	٢٧٩	٢١٨	٨٧	ضرائب على الأرباح الرأسمالية
٥٦.٦٩٠	٤٢.٦٨٣	١٦٨.٢٠٢	١٤٢.٩٤٦	١١٥.٨٨٣	١٠٢.٣٨٧	٩١.٦٠٣	٨٩.٥١٢	٩١.٥٣١	الضريبة على أرباح شركات الأموال ومنها
١١.٩٨٢	٩.٤٤٤	٤٧.٢٤٠	٤٤.١٧٩	٤٢.٤٦٤	٣٧.٣١٣	٣٦.٠٠٠	٤٦.٠٦٠	٤٥.٨١٦	من هيئة البترول
٠	٠	٠	٣.٤٤٤	٣.٨٦٠	١٣.٢٤٥	٣.٦٩١	٤٠.٤٢	٨.٢٩٠	من البنك المركزي
١٧.٤٠٠	١١.٦٠٠	٣٤.٠٧١	٣٠.١٥٠	٢٢.٣٠٠	١٤.٩٠٣	١٣.٤٠٠	١٤.٣١٢	١٢.١٥٠	من قناة السويس
٢٧.٣٠٨	٢١.٦٣٩	٨٦.٨٩١	٦٥.١٧٣	٤٧.٢٥٩	٣٦.٩٢٦	٣٨.٥١٢	٢٥.٠٩٩	٢٥.٢٧٥	من الشركات الأخرى
٣١.٠١٣	٢٢.٢٤٩	٧٢.٠١٨	٥٠.٢٨٥	٣٦.٥٣٩	٢٧.٩٩٠	٢١.٠٠٧	١٨.٧٦١	١٦.٤٥٣	الضرائب على الممتلكات
٢٨١٩	١٤٦٨	٥.٤٨١	٣.٩٠٦	٢.٠٥٥	١.١٧٢	٦٣٧	٤٢٨	٥٣١	ضرائب دورية على الممتلكات
٣٩	٩٥	٢٨١	٢٥٦	٢٢٣	٢٠٣	١٨٦	١٨٤	١٨٥	ضريبة الأراضي
٢٧٧٩	١٣٧٣	٥.٢٠٠	٣.٦٥٠	١.٨٣٢	٩٦٩	٤٥١	٢٤٤	٣٤٦	ضريبة المباني
٢٤.٩٥٤	١٩.٦٤٩	٦٠.٨٨٧	٤٠.٣٣٨	٣١.٩٩٧	٢٤.٠٧١	١٧.٦٢٩	١٦.٠٥٥	١٣.٩٠٥	ضريبة على العمليات المالية التجارية والرأسمالية ومنها
٢٤.٤٣٥	١٩.١١٢	٥٩.٥٧٠	٣٩.١٣٣	٣٠.٨٦٤	٢٣.٠٦٩	١٦.٦٨٢	١٥.٢٥٦	١٣.١٦٨	ضريبة على عوائد أنون وسندات الخزنة
٣.٢٤٠	١.١٣٢	٥.٦٥٠	٦.٠٤١	٢.٤٨٧	٢.٧٤٧	٢.٨٤١	٢.٢٧٩	٢.٠١٧	ضرائب ورسوم على السيارات
١٦١.٠١٢	١٣٣.٤٧١	٣٦٨.٨٧٣	٢٩١.٠٥٥	٢٠٨.٦٢٤	١٤٠.٥٢٥	١٢٢.٩٣٠	٩١.٨٦٧	٩٢.٩٢٤	الضرائب على السلع والخدمات ومنها
٧٣.٤٦٣	٦٠.٩٨٨	١٧٨.١٤٨	١٣٥.٧٠٨	٩٤.٣٨٤	٥٧.٤٥٤	٥٣.٤٢٥	٤٢.٩٧٤	٣٩.٤٩٦	الضريبة على القيمة المضافة
٢٢.٧٠٤	٢٠.٨٠٠	٥٩.١٩٤	٤٩.٩٠٠	٣٢.٦٩٠	٢١.١٠٢	١٨.٤١٥	١٤.٥٧٧	١٤.٠٣٨	سلع محلية
٥٠.٧٥٨	٤٠.١٨٨	١١٨.٩٥٤	٨٥.٨٠٨	٦١.٦٩٤	٣٦.٣٥٢	٣٥.٠١٠	٢٨.٣٩٨	٢٥.٤٥٨	سلع مستوردة
١٧.٧٣٠	١٣.٨٤٩	٤٣.٥٠٧	٤٢.١٥٦	١٨.١٣٩	١٤.٠٧٢	١٢.٠٩٨	٩.٤٦٣	٩.٧٦٧	ضريبة القيمة المضافة على الخدمات
٥٢.١٨٨	٤٥.٢٤٣	٩٦.٨٧١	٧٤.٣٥٢	٧٠.٥٣٣	٤٨.١٢٥	٣٩.٧٥٠	٢٤.١٩٠	٣٠.٤٨٢	ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية
٧٣٧	٧٥٣	١.٦٢٢	٥٦٣	٤١٥	٣٩٦	٢٥٩	٣٧٤	٤٩	ضرائب على سلع جدول رقم "١" المستوردة
١.٢٤٨	٩٨٥	٣.٧٣٤	٢.٧٠٧	١.٧٩٨	٢.٣١١	١.٣٨٢	١.١٦٧	١.٠٩٢	ضرائب على الخدمات الخاصة
٦.٠٦١	٥.٥٩٧	٢٢.٢١٣	١٨.١٦٢	١١.٠١٧	٩.٧٠٧	٧.٧٢١	٦.٦٩٤	٥.٢٤٨	ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)
١٩.٩٨٢	١٥.٢٣٥	٤٥.٣٢٨	٣٦.٤١٤	٣٤.٢٥٥	٢٨.٠٩١	٢١.٨٦٧	١٧.٦٧٣	١٦.٧٧١	الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) ومنها
١٩.٠٩٤	١٤.٣٥٩	٤٣.٦٣٣	٣٤.٧٤٤	٣٢.٧٧٧	٢٦.٩٣٣	٢٠.٩٥٥	١٦.٩٣٥	١٥.٦٢٦	ضرائب جمركية قيمة
٠	٩.٦٦٠	٣٠.٨٦٤	١٦.٧٦٦	١٥.٦٩١	١٠.٩٦٦	١٠.٢٣٥	١١.٠٦٢	٧.٢٠٨	ضرائب أخرى

المصدر: وزارة المالية

١/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧ .

٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٠٠ لعام ٢٠١٨ .

٣/ يمكن تفسير الإنخفاض في الحصيلة من الضريبة على أرباح شركات الأموال من الشركات الأخرى خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في ضوء المقارنة بحصيلة إستثنائية مرتفعة خلال عام المقارنة ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث تم فرض ضريبة إضافية في عام ٢٠١٤ بنسبة ٥% لمن يزيد دخلهم عن ١ مليون جنيه وتم إلغاؤها في عام ٢٠١٦/٢٠١٥. وأن هذا لا يؤثر على الإيرادات المحصلة من الضرائب على أرباح شركات الأموال من الشركات الأخرى، حيث من المتوقع زيادة المحصل خلال الفترات القادمة.

٤/ يرجع الإنخفاض في الضريبة على أرباح شركات الأموال من البنك المركزي في الأساس نتيجة لإنخفاض أرباح البنك المركزي نتيجة للسياسة النقدية التقيدية المتبعة منذ بداية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ والتي تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

٥/ لا يعكس البيان إنخفاض حقيقي في ضرائب أخرى. حيث يمثل البند تسويات بين البنك المركزي المصري والخزينة العامة للدولة تتعلق بمواعيد سداد إهلاكات أنون الخزنة. ومن المتوقع أن تحصل تلك الإيرادات خلال الفترة القادمة بنهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول (٣): الإيرادات غير الضريبية

(مليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	
يوليو/ديسمبر	يوليو/ديسمبر	موازنة	موازنة			فعليات			
٨٤.٣٢٧	٥٣.٦٩٦	٢١٨.٩٠٨	٢٣٠.١٧٠	١٩٧.١٧٧	١٣٩.١٧٣	١٥٩.٢٨٤	١٩٦.٤٩٩	٩٩.٢٠٣	الإيرادات غير الضريبية
٤٨٤	١٣٣	١.١٤١	١.١٤٣	١١٧.٦٨٣	٣.٥٤٣	٢٥.٤٣٧	٩٥.٨٥٦	٥.٢٠٨	المنح
٣٧٤	٧٤	٧٥٠	٨٠٣	١٧٠.٤٠٠	٣.٢٣٦	٢٤.٩٤٢	٩٥.٤٩٧	٤.٨٢٠	منح من حكومات أجنبية
٤٩,٩	٣٣,١	٣٣١	٢٥٨	٣٥٤	١٦٩	٣٠٢	١٥٠	١١٢	منح من منظمات دولية
٥٩,٨	٢٥,٨	٥٩	٨٢	٢٨٩	١٣٧	١٩٤	٢١٠	٢٧٥	أخرى ^٤
٨٣.٨٤٣	٥٣.٥٦٣	٢١٧.٧٦٧	٢٢٩.٥٦١	١٧٩.٤٩٤	١٣٥.٦٣٠	١٣٣.٨٤٧	١٠٠.٦٤٢	٩٣.٩٩٦	إيرادات أخرى
٢٨.٩٠٨	٢٥.٢٩٧	١.٠٠.٧٢٦	١.٠٢.٢٨٧	٩١.١٤١	٦٩.٤٥٢	٨١.٤٦٣	٥٦.٩٩٠	٥٦.٤٩٤	عوائد الملكية
٢.٦٦٥	٩٧٤	٣.٧٢٢	٣.٢٣٢	٤.٢٦٣	٩٦٨	٣.٤٥٣	٧٤٥	٨٣٧	الفوائد المحصلة
٢.٥١٤	٩٥٩	٣.٦٢٠	٣.٠٦٩	٤.٢٠٢	٨١٦	٣.٣٥٠	٥٨٩	٦٩٨	على إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزنة العامة)
٢٢.٤١٥	٢١.٤٢٧	٨.٠٥٧٩	٨.٨٠٦٤	٧١.١٢٢	٦٣.٥٦٥	٧١.٥٧١	٥٣.٩٦٦	٥١.٩٣٥	أرباح الأسهم ومنها:
٥٢٣	٥٨٤	٢٥٠.٧٣	٢٨٠.٩١٢	٥٤٩٤٤	١٢	٧.٨٢٠	٢٥.٤١٤	١٨.٧٨٥	هيئة البترول
١١٦.	٥.٢٣٣	١١٦.	١.٠.٩٧٦	١٩.٤٢٧	٢٩.٤٦٢	١٣.٤١٧	٩.٢٨٣	١١.٣١٧	البنك المركزي
١٦.٣٠٢	١.٠.٨٧٢	٣٢.٩٦٠	٣١.٤٢٣	٢٩.٢٨١	١٤.٧٥٥	١٩.٢١٤	١٨.٠٨٤	١٦.٣٧٥	قناة السويس
٤.١٦٥	٣.٢٠٩	٧.٣٩٤	٥.٠٢١	١.٠.٩٨٩	٧.٨٢٠	١.٠.٩٣	١.٦٣٠	١.٩١٥	الهيئات الاقتصادية
٢١٦	٣٣٦	٦.٨٧٦	٨.٤٣٢	٢.٧٢٢	٢.٢٧٢	٢.١٩١	٢.٣٦٢	٢.٩١١	شركات قطاع الأعمال العام
٣.٢٩٢	٢.٧٧١	١.٦.١٢٥	١.٠.٦٩٠	٨.٥٧٠	٤.٨٤٤	٦.٣١١	٢.٠٣٤	٣.٣٦١	عائد الإيجارات
٢.٥٤٦	٢.١٥٢	١.٤.٢٤٨	٨.٦١٠	٧.٣٧٢	٤.١٣٩	٥.٩٦٤	١.٧٣٧	٢.٩٣٣	إتاوة البترول
٥٣٥	١٢٥	٣٠٠	٣٠٠	٧.١٨٧	٧٤	١٢٨	٢٤٥	٣٦١	عوائد ملكية أخرى
٢٣.٢٨٨	١٣.٣٣٠	٤٧.٠٢٤	٣٧.٤٦٣	٣٨.٠٥٨	٢٩.٠٥٢	٢٦.٤٥٧	٢٨.٤٩٩	٢٢.٧٣٣	حصيلة بيع السلع والخدمات
٢٣.٢٧٨	١٣.٣١٩	٤٦.٩٧٩	٣٧.٤٢٠	٣٨.٠٣١	٢٩.٠٠٧	٢٦.٤١٦	٢٨.٤٧١	٢٢.٧٠٨	إيرادات الخدمات، ومنها:
١٥.٩٩٤	٦.٩٢٢	٣٦.٩٨٤	٢٩.٢٠٣	٣٠.٥٩١	٢٢.٦٢٩	٢١.٠٣٧	٢٤.٣٥٩	١٨.٩٤٦	موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة ^{٥/٦}
٩.٨	١١,٢	٤٥	٤٣	٢٨	٤٥	٤٢	٢٧	٢٥	إيرادات بيع السلع، ومنها:
.	حصيلة فروق أسعار بيع الغاز الطبيعي
٩١٥	١٤٧	١.٤٢٦	١.٤٩٦	١.٩٦٨	١.٣٨١	٨٤٢	٥٤٦	٤٧٩	تعويضات وغرامات
٤٧٦	٢٨٩	١.٢٥٢	١.٠.٧٩	٢.٩٥٦	١.٤٥٥	٩٠١	١.٠.٦١	٦١٢	التحويلات الاختيارية
٣٨٤	٢١٣	١.٢٥٢	١.٠.٧٩	٢.٠.٩٠	٥٨٤	٣٧٩	٥٧٩	٣٨٣	جارية
٩١,٣	٧٥,٩	.	.	٨٦٦	٨٧١	٥٢٣	٤٨٢	٢٣٠	رأسمالية
٣٠.٢٥٨	١٤.٥٠١	٦٧.٣٤٠	٨٧.٤٣٦	٥٥.٣٧١	٣٤.٢٩٠	٢٤.١٨٤	١٣.٥٤٧	١٣.٦٧٧	إيرادات متنوعة
١٥.٢١١	٨.١٦٣	١٩.٠١٣	١٢.٠.٨٦	١٨.٠.٨٠	١٨.٠.٩٦	٩.٩١٤	٧.٣٢٩	٦.٨٧٢	جارية
١٥.٠.٤٦	٦.٣٣٨	٤٨.٣٢٦	٧٥.٣٥١	٢٧.٢٩١	١٦.١٩٥	١٤.٢٧٠	٦.٢١٩	٦.٠.٠٦	رأسمالية، ومنها
٨٦٢	١.٣٤١	٠,٠	٠,٠	٨.٤٨٧	٧.٤٣٠	٥.٠٩٩	٢.٩٩٠	٣.٣٦٣	نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة لتمويل الاستثمارات ^٧
١٣.٨٠٣	٤.٣٢٧	٣٧.٧٣٨	٤٤.٦١٨	١٧.٩٢٩	٧.٨٧٨	٤.٩٩٢	٢.٧٠٩	٢.٦٩٠	موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات

المصدر: وزارة المالية

١/ يرجع الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثمارية من المنح لتبلغ حوالي ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧.

٣/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٠٠ لعام ٢٠١٨.

٤/ تشمل منح من جهات حكومية.

٥/ إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لجهات موازنية مثل الجامعات والمراكز الطبية المتخصصة والهيئات والمراكز البحثية، ويقابل هذه الإيرادات مصروفات بذات القيمة موزعة على أبواب الاستخدامات.

٦/ تشمل إيرادات إضافية بنسبة ١٠% من إجمالي الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة، بالإضافة إلى نسبة مقدارها ٢٥% من أرصدة تلك الصناديق تؤول إلى وزارة المالية خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ فقط وفقاً للقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣.

٧/ يعكس المبالغ التي تم دفعها مقدماً لتمويل مشروعات استثمارية خلال العام المالي السابق ولم يتم استخدامها خلال نفس العام، ومن ثم يتم قيد هذه المبالغ في العام المالي التالي كجزء من استثمارات ممولة ذاتياً تحت بند "الإيرادات المتنوعة".

٨/ تعكس الزيادة في "موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات" في ضوء موارد ذاتية متوقعة لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعي تقبله زيادة مماثلة على جانب المصروفات.

٩/ يرجع الانخفاض في أرباح الأسهم المحصلة من هيئة البترول نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للبترول.

١٠/ يرجع الانخفاض في الحصيلة من أرباح الأسهم من قناة السويس جزئياً في ضوء تباطؤ كل من نمو التجارة العالمية، والإقتصاد الصيني، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للبترول، مما انعكس على حركة النقل البحري أقل عبر قناة السويس.

١١/ يرجع ارتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة نتيجة لعدة أسباب وعلى رأسها، أيلول ٢٥% من أرصدة الأرباح المرحلة للهيئات التي تحتجز أرباحها والتي بلغت نحو ١,٥ مليار جنيه، وزيادة حصيلة تسوية أوضاع الأراضي التي تغير نشاطها والتي بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣,٥ مليار جنيه.

١٢/ يرجع الانخفاض في أرباح الأسهم من هيئة البترول في الأساس نتيجة تحمل الهيئة أعباء ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

١٣/ يرجع الانخفاض في أرباح الأسهم من البنك المركزي في الأساس نتيجة لانخفاض أرباح البنك المركزي نتيجة للسياسة النقدية التقوية المتبعة منذ بداية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ والتي تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

١٤/ ترجع الزيادة في عوائد ملكية أخرى نتيجة للتحويلات الإضافية بقيمة ٦,٦ مليار جنيه قيمة بيع رخصة الجيل الرابع للمحمول.

١٥/ ترجع الزيادة في المنح في الأساس نتيجة لتلقي منح رأسمالية من دولة الإمارات لتمويل الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

١٦/ تعكس البيانات التكلفة غير المباشرة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي، حيث أنه من المتوقع عدم تحصيل أرباح أسهم من البنك المركزي المصري بنهاية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول (٤): هيكل المصروفات العامة ١٣

(مليون جنيه)									
٢٠١٩/٢٠١٨ *	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٨/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	موازنة	موازنة			فعليات			
٥٧٤,٢٦١	٤٨٧,٧١١	١,٤٢٤,٠٢٠	١,٢٠٧,١٣٨	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٤	٧٣٣,٣٥٠	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	المصروفات
١٣١,١٦١	١١٤,٠٣٢	٢٧,٠٠٩	٢٣٩,٩٥٥	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	١٩٨,٤٦٨	١٧٨,٥٨٩	١٤٢,٩٥٦	الأجور والتعويضات للعاملين
١٠٥,٨٩٧	٩٠,٢٨٠	٢٠,٩٠٣	١٩٠,٥٨٣	١٨١,٢٤٥	١٧٣,٨٢٧	١٦٢,٣١١	١٤٦,٨٧٠	١١٨,١٩٦	الاجور والبدلات النقدية والعينية
٣٨,٨٥٢	٣١,٨٥٥	٦٨,٥٠٥	٦١,٠١١	٥٦,٩٢٩	٥٣,٢٨٧	٢٧,٧٦٣	٢٦,٤٧١	٢٤,٠٠٦	الوظائف الدائمة
٢,٥٧٤	١,٩١٦	٤,٥٥٥	٣,٩٤٧	٤,٣٣٢	٤,٠٣٦	٢,٥٥٠	٢,٥٩٠	١,٩٨٣	الوظائف المؤقتة
٤٣,٠٨٨	٣٦,٦١٣	٨٤,٥٢٨	٧٧,٨٢٦	٧٥,٦٢٢	٧٤,٣٢٦	٨٠,٠٣٤	٧٥,٢٧٩	٦١,٢٩٣	المكافآت
١٢,٥٥٠	١١,٧٢٢	٢٩,٦٣٦	٢٧,٤٦٦	٢٧,١٧٤	٢٥,٦٩٥	٢٤,١٢٨	٢٢,١٧٢	١٧,٣١٧	بدلات نوعية
٦,١٠٣	٥,٤٦٥	١٥,٤٦٣	١٥,٢٦٥	١٢,٨١٦	١٣,٤٤٨	٢٥,٠٨٥	١٧,٧٢٨	١١,٦٨١	مزايا نقدية
٢,٧٣٠	٢,٧٠٩	٦,٣٤٧	٥,٠٦٧	٤,٣٧٣	٣,٠٣٥	٢,٧٥١	٢,٦٣٠	١,٩١٥	المزايا العينية
١٥,٥٥٧	١٢,٧٧٠	٢٧,٣٥٤	٢٢,٨٩٠	٢٣,١٨٤	٢٠,٦٠٦	١٨,٩٩٧	١٦,٧٠٥	١٣,٦٧٥	المزايا التأمينية
١٢,٥٣٥	١٠,٣٣١	٢٢,١١٢	١٩,٩٠٩	١٩,٧١٩	١٨,٢٠٩	١٦,٧٥٩	١٤,٧٩٢	١٢,١٠٠	حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي للحكومة
٣,٠٢٢	٢,٤٣٩	٥,٢٤٢	٢,٩٨١	٣,٤٦٥	٢,٣٩٧	٢,٢٣٨	١,٩١٢	١,٥٧٥	مزايا تأمينية أخرى
٢٨,٤٨٤	١٧,٥٦٥	٦٠,١٢٤	٥٢,٠٦٥	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	٣١,٢٧٦	٢٧,٢٤٧	٢٦,٦٥٢	شراء السلع والخدمات
١٥,١٧٤	٧,٩١٠	٣٠,٢١٧	٢٣,٩٦٤	٢١,٦٧٨	١٦,٥٣٦	١٤,٤٤٨	١٢,٠٨٤	١١,٩٩٤	السلع ومنها
٩,٣٣٧	٤,٤١٤	١٧,٥٠٢	١٤,٣٤٢	١٢,٦٢٣	٧,٨٧٤	٦,٩٦١	٥,٨٤٠	٥,٧٠٤	المواد الخام
١,١٣١	٧٣١	٢,٣٠٠	١,٦٠٨	١,٥١٢	١,٣٧٦	١,١٦٥	٨٠٥	١,٠١٦	وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل
٢,٣٨٥	١,٤٥٠	٥,٨١٥	٤,٩٩٣	٤,٥٠٢	٤,٨٩٦	٤,٦٠٣	٤,٠٢٠	٣,٩٥٧	مياه وانارة
١٣,٠٥٧	٨,٧٧٧	٢٣,١٠٩	١٩,٢٦١	١٦,٧١٩	١٥,٠٢٩	١٣,٥٤٩	١١,٧٨٦	١١,٢٩٧	الخدمات ومنها
٤,٠٢٠	٢,٧٢٤	٧,٨١٤	٦,٨٩٩	٥,٧٨٥	٤,٩٣٩	٤,٠٤٧	٣,٤٧٧	٣,٥٦٦	نفقات الصيانة
٢,٣٣٧	٢,٢٥٤	٢,٨٦١	٢,٢٢٩	١,٥٧٨	١,٤٩٠	١,٤٧١	١,٣١٥	١,٣٧٠	نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف
١,٩١٥	١,٥١٦	٣,٦٣٤	٣,٤٠٤	٣,٠٢٦	٣,٠٧٦	٢,٩٣٩	٢,٥٤١	٢,٣٢٩	نقل وانتقالات عامة
٣,٨٤٤	١,٨٢٢	٥,٤٢٩	٣,٥٩٧	٤,٣٩٦	٤,١٦٧	٣,٦٦٨	٣,٢٤٣	٢,٩٩٤	نفقات خدمية متنوعة ^{٤/}
٢٥٣	٨٧٩	٦,٧٩٧	٨,٨٤١	٤,٠٥٤	٤,٠٩٨	٣,٢٧٩	٣,٣٧٨	٣,٣٦١	أخرى

المصدر: وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية

- ١/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧
- ٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٠٠ لعام ٢٠١٨.
- ٣/ التبيويب يتفق مع معايير صندوق النقد الدولي والمعروفة بـ GFS ٢٠٠١ على أساس نقدي.
- ٤/ يشمل مصروفات خدمية أخرى متنوعة، من أهمها نفقات تنفيذ الأحكام القضائية.

جدول (٥): المصروفات العامة (تابع)

(مليون جنيه)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	موازنة	موازنة						فقطيات
٢٠٧.٤٤٧٤	١٧٣.١٥٤	٥٤١.٣٠٥	٣٨٠.٩٨٦	٣١٦.٦٠٢	٢٤٣.٦٣٥	١٩٣.٠٠٨	١٧٣.١٥٠	١٤٦.٩٩٥	الفوائد ومنها:
١٦.٣٢٨	١١.٣٨٠	٣١.٤٣٥	٢٥.٥٥١	٩.٥٩٩	٥.٠٦٦	٤.٧٠٠	٤.٩٩٦	٣.٨٩٦	فوائد خارجية
١٧١.٤١٣	١٤٩.٤١٦	٤٥٣.٥٥٤	٣١٢.٧٨٢	٢٧٥.٩٨٨	٢١٤.٥٦٠	١٦٧.٦٢٩	١٤٨.٧٩٨	١٢٥.١٣١	فوائد محلية (بغير الحكوميين)
١٩.٧٣٣	١٢.٣٢٥	٥٦.٣١٦	٤٢.٤٦٧	٣٠.٨٠٥	٢٣.٧٩٦	٢٠.٤٧٨	١٩.١٤٣	١٧.٨٣٦	فوائد محلية (لوحدها الحكومة العامة)
.	٣٣	.	١٨٦	٢١٠	٢١٥	٢٠٢	٢١٣	١٣٣	أخرى
١١٢.٤٥٨	١١٢.٤٥٢	٣٢٨.٢٩١	٣٣٢.٧٢٧	٢٧٦.٧١٩	٢٠١.٠٢٤	١٩٨.٥٦٩	٢٢٨.٥٧٩	١٩٧.٠٩٣	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٦٩.٥٧٨	٦٩.٦٠٥	٢١٤.٢٦٣	٢٢٢.٧٣٨	٢٠٢.٥٥٩	١٣٨.٧٢٤	١٥٠.١٩٨	١٨٧.٦٥٩	١٧٠.٨٠٠	الدعم
٦٨.٧٣٣	٦٩.٠٧٠	٢١٢.٧٦٣	٢٢١.٢٣٨	٢٠١.٤٩١	١٣٥.٠٠١	.	١٨٦.١٣٢	١٦٨.٩٧٨	لمؤسسات حكومية غير مالية، ومنها:
٢٤.٣٦٦	٢٣.٢٥٨	٨٦.١٧٥	٦٣.٠٩٥	٤٧.٥٣٥	٤٢.٧٣٨	٣٩.٣٩٥	٣٥.٤٩٣	٣٢.٥٥١	دعم السلع التموينية
٣٠.١٦٩	٢٦.٦٥١	٨٩.٠٧٥	١١٠.١٤٨	١١٥.٠٠٠	٥١.٠٤٥	٧٣.٩١٥	١٢٦.١٨٠	١٢.٠٠٠	دعم السلع البترولية
٨٤٤	٥٣٥	١.٥٠٠	١.٥٠٠	١.٠٦٨	٣.٧٢٣	١.٤٨٢	١.٥٢٧	١.٨٢٢	لمؤسسات مالية حكومية
٣.٦٧٢	٣.٠٠٥	٧.٧٦٧	٤.٨٨٤	٨.٩١٩	٧.٨٠٦	٦.٢١١	٥.١٩٠	٥.٠١٤	المنح
٦٩	٩٦	٢٥٩	٢٤٩	٢٧٩	٢٠١	١٦١	٢٣٩	١٤٥	للحكومات الأجنبية
٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤	للمؤسسات الدولية
٣.٦٠٢	٢.٩٠٩	٧.٥٠٧	٤.٦٣٥	٨.٦٤٠	٧٦.٥	٦.٠٥٠	٤.٩٥١	٤.٨٦٩	لجهات الحكومة العامة
٣٨.٥٦٦	٣٩.٩٣١	٩٤.١٢٠	٨٢.٩٩٤	٦٤.١٩٤	٥٣.٩١٩	٤١.٠٣٧	٣٥.٢٠٠	٢٠.٧٧٨	مزايا إجتماعية
١.٠٤٦٩	١.٠٠٥٧	١٧.٧٤٣	١٥.٤٠٢	١٣.٠٩٢	٨.٩١٠	٦.٨٣٦	٥.٠٩٦	٣.٧٥٣	مزايا الأمان الإجتماعي
٢٤.٥٥٦	٢٥.٢٨٩	٦٩.٠٦٠	٦٢.٥٠٠	٤٥.٢٣٦	٤٣.٩٥٦	٣٣.٢١٣	٢٩.٢٠٠	١٦.٣٥٢	مساعدات إجتماعية ^{١/٣}
١٢.٤٤٢	٣.٨٠١	٧.٠٤٨	٤.٩٠٦	١٥.٦٨٧	٨٦٩	٨١٤	٧٣٣	٥٨٧	نقلات خدمية لغير العاملين
١٠٠	٨٤	٢٦٨	١٨٦	١٨٠	١٨٥	١٧٥	١٧١	٨٧	مزايا إجتماعية للعاملين
٣٨.٩٥٥	٣٦.٥٣٢	٧٥.٦٩٩	٦٥.٩٧٢	٦١.٥١٧	٥٤.٥٥١	٥٠.٢٧٩	٤١.٠٦٨	٣٤.٩٧٥	المصروفات الأخرى
٣.٣٣٨	٢.٧٠٩	٩.٥٤٢	٧.٤٠٠	٨.٤٨٤	٥.٩٥٢	٥.٤٧٧	٥.٩٧٦	٣.٨٣٠	جارية
١٢٢,٦	٧٩,٧	١.٢١٦	١٤٣	١٣٦	١٠٣	١٠٠	١٢٤	٩٢	ضرائب ورسوم
١٦٧,٢	٥٥,١	١.٠١٣	٨١١	٦٩٢	٣٤٣	٣٥٠	٢٢٨	٣١٤	اشتراكات
٣٠.٤٨	٢.٥٥٤	٧.٣١٣	٦.٤٤٦	٧.٦٥٧	٥.٥٠٧	٥.٠٢٧	٥.٦٢٤	٣.٤٢٤	أخرى متنوعة
٣٥.٦١٨	٣٣.٨٢٣	٦٦.١٥٧	٥٨.٥٧٢	٥٣.٠٣٣	٤٨.٥٩٩	٤٤.٨٠٢	٣٥.٠٩٢	٣١.١٤٥	المصروفات الأخرى الإجمالية والإحتياطيات العامة ^{١/٤}
٥٥.٧٣٠	٣٣.٩٧٦	١٤٨.٥١٢	١٣٥.٤٣١	١٠٩.١٤١	٦٩.٢٥٠	٦١.٧٥٠	٥٢.٨٨٢	٣٩.٥١٦	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
٥١.٦٥٥	٣١.١٧٥	١٢٥.٧٧٣	١٢٥.٦٥٥	٨٨.٣٢٧	٥٤.٦٣٧	٤٥.٥٤٧	٣٨.٤٣٧	٣١.٩٣١	الأصول الثابتة
٥١.٤٠٣	٣٠.٧٦٨	١٢٥.١٣٩	١٢٥.٢٧٤	٨٧.٩١٢	٥٤.٢٤٥	٤٥.٠٥٧	٣٧.٩٠٩	٣١.٤٠٤	استثمار مباشر (شامل الرسوم الجمركية)
٢٥٢	٤٠٧	٦٣٤	٣٨١	٤١٥	٣٩٢	٤٩٠	٥٢٨	٥٢٦	نقلات إيرادية مؤجلة (تشغيل)
٤٦٠	٤٠٢	١.١٥٤	١.٨٢٨	١.١٥٢	١.٨٦١	٢.٩١٥	٨٦٩	٨٠٩	الأصول غير المنتجة
٣.٦١٥	٢.٤٠٠	١٧.٠٨٥	٥.٩٤٨	١٩.٦٦٢	١٢.٧٥٢	١٣.٢٨٨	١٣.٥٧٦	٦.٧٧٧	أخرى

المصدر: وزارة المالية

١/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧ .

٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٠٠ لعام ٢٠١٨ .

٣/ يعكس مساهمات الخزنة في صناديق المعاشات.

٤/ يتضمن الإنفاق على الدفاع والأمن القومي.

٥/ تعكس الزيادة في "استثمار مباشر (شامل الرسوم الجمركية)" في ضوء موارد ذاتية متوقعة لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعي تقابله زيادة مماثلة على جانب الإيرادات.

٦/ يرجع الانخفاض في دعم المواد البترولية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية .

٧/ يمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ في الإنفاق على الاستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) في ضوء زيادة الاستثمارات التي قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة في الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٢٩,٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٤% عن العام المالي السابق، كما بلغت قيمة الاستثمار في مبانى غير سكنية نحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧,٧% عن العام المالي السابق.

٨/ ترجع الزيادة في نفقات خدمات لغير العاملين نتيجة لزيادة الإنفاق على برنامج العلاج على نفقة الدولة.

٩/ ترجع الزيادة الملحوظة في دعم السلع البترولية في ضوء تحمل الهيئة أعباء إرتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة بزيادة الدعم المحول للهيئة العامة للبترول.

١٠/ يرجع الانخفاض في نفقات خدمات لغير العاملين خلال فترة الدراسة نتيجة للزيادة الإستثنائية في الإنفاق على برنامج العلاج على نفقة الدولة لمكافحة فيروس س خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.